الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رقم .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم اقتصادية.

تخصص: إقتصاد نقدي بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

- نادية بن نايلي
- هجيرة عابد

تحت عنـــــوان:

التسهيلات البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري –وكالة المسيلة (047) –

لجنـــــــــــة المناقشة:

د/ كمال زيتوني	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د/ حسان بوبعاية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ صالح سراي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

شكر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي

وعلى والدي وان أعمل صالح ما ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت

والحمد لك بعد الرضا، والحمد لك على كل حال

وأسألك اللهم ربي أن تجعل عملنا هذا صالحا لوجهك الكريم وأن تنفع كل من يقرأ.

نتقدم بالشكر الى الأستاذ" حسان بوبعاية" الذي تابعي طيلة هذا العام ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وكان نعم الموجه، فكل الشكر والامتنان له، ومكل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر والامتنان الى كل الأساتذة الذين تلقينا العلم على أيديهم

وأخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الإهـــــداء

اللهم اجعل هذا العمل خاصا لوجهك الكريم، نافعا لقارئه أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين أعزهما الله عز وجل

إلى أخي الوحيد وأخواتي حفظهم الله.

الى جميع الأحباب والاقارب وكل الأصدقاء

إلى كل من يتصفح المذكرة الآن

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

﴿ناديـــــــــة﴾

أهدي ثمرة جهدي ...

الى التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حناناها وعطفها الفياض.

الى من كان دعائها ورضائها عني سري نجاحي أمي الغالية حفظها الله

إلى رمز الكفاح في الحياة الى من غرس القيم والأخلاق في قلبي

الى من أحمل لقبه بكل فخر واعتزاز أبي الغالي حفظه الله

الى من يجري حبهم في عروقي... إخواني وأخواتي حبا وتقديرا

الى كل الأحباب والأصدقاء وزملاء الدراسة

﴿هجيـــــرة﴾

	الصفحة
شكر وعرفان	
أهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات البنكية	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول	6
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	17
المبحث الثاني: ماهية التسهيلات البنكية.	21
المطلب الأول: تعريف التسهيلات البنكية	21
المطلب الثاني: أنواع التسهيلات البنكية	22
المطلب الثالث: التسهيلات كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة (047)	
تمهيد	29
المبحث الاول: ماهية البنك الخارجي الجزائر.	29
المطلب الاول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري	29
المطلب الثاني: نشأة وتطور البنك الخارجي الجزائري	30
المطلب الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري	34
المبحث الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة (047)	39
المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة (047)	39

المطلب الثاني: مهام مختلف مصالح الوكالة	44
المطلب الثالث: أهداف بنك الجزائر الخارجي – وكالة المسيلة (047)	45
المبحث الثاني: التسهيلات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري.	46
المطلب الأول: قروض الاستغلال	46
المطلب الثاني: قروض الاستثمار	53
المطلب الثالث: الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري.	54
خلاصة الفصل	59
خاتمة	61
قائمة المراجع.	63
قائمة الملاحق.	65

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01) تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص	**7**
الجدول رقم (02) تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
الجدول رقم (03) تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي	**8**
الجدول رقم (04) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين	**9**
الجدول رقم (05) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين في الجزائر (الوحدة مليون دج)	**12**
الجدول (6) قيمة تسهيلات الصندوق التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 47	**47**
جدول (7) قيمة السحوبات على المكشوف التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2018-2019	**48**
جدول (8) قيمة القروض الموسمية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2018 و2020	**49**
جدول (9) قيمة التسبيقات على السندات التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**50**
الجدول (10) قيمة الكفالات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2020/2018	**51**
جدول (11) قيمة الضمانات الاحتياطية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**53**

فهرس الأشكال

عنزان الشكل	الصفحة
الشكل (1) الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي –وكالة المسيلة (047)	43
الشكل (1) مخطط سير تقنية الاعتماد المستندي على مستوى وكالة 047	55

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي حيث تمثل طرحا يحتل أولوية متقدمة على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، فقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وأدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق الأهداف التنموية لذلك أولت لها اهتماما متزايدًا بتقديم الدعم والمساعدات للنهوض بهذا القطاع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وتقدم البنوك بصفة عامة نوعين من التسهيلات وهي تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة لأغراض مختلفة في تمويل رأس المال أو شراء بضائع أو تمويل حساب مبيعات وغيرها، كما يؤمن البنك بأهمية الدور الحيوي للمستثمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا يقدم التمويلات اللازمة مسندًا على الوضع المالي والنوعي من خلال تخصيص العديد من التسهيلات البنكية

وبناءًا على يمكن طرح الإشكالية التالية والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم التسهيلات البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ويمكن تقسيم السؤال الرئيسي الى عدة أسئلة فرعية نذكر منها:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي خصائصها؟
- ما المقصود بالتسهيلات البنكية، وأهم أنواعها؟
- ما هي التسهيلات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

1. الفرضيات:

- للمؤسسات الصغيرة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة، والنامية على حد سواء.

- تعد التسهيلات البنكية أحد أهم الطرق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هناك عدة أنواع من التسهيلات المقدمة من طرف البنك الخارجي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. أهداف الدراسة:

- يتجلى هدف الدراسة من الجانب النظري الى التعريف بالمؤسسات صغيرة والمتوسطة، وكذا التعريف بالتسهيلات البنكية المقدمة لها.
- ونهدف في الجانب التطبيقي لمعرفة أهم التسهيلات المقدمة من البنك خارجي جزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3. أسباب إختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم المواضيع ذالت أهمية.

✓ يعتبر هذا القطاع حديث، وتزايد الاهتمام به خلال الفترة الأخيرة.

✓ التسهيلات البنكية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية في بقاء واستمرار هذه المؤسسات.

- **الأسباب الذاتية:**

– الميول الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع.

– من بين أهم المشاريع المستقبلية إنشاء وتكوين مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

4. حدود البحث:

-**الحدود الموضوعية:** إستخدمنا في البحث مجموعتين من المفاهيم الأولية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المجموعة الثانية متعلقة بالتسهيلات البنكية.

-**الحدود المكانية:** تم إجراء الجانب التطبيقي في البنك الجزائري الخارجي وكالة المسيلة (047).

5. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وموضوع الدراسة في الجانب النظري.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على منهج دراسة الحالة في البنك الخارجي الجزائري.

6. هيكل الدراسة:

تم تقسيم دراستنا الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة عامة وخاتمة تضمنت تلخيص عام وعرض للنتائج التي توصلنا اليها.

تناولنا في الفصل الأول: مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات البنكية، حيث ابتدأنا في المبحث الأول: بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تعريف، خصائص، وأهمية)، وتناولنا في المبحث الثاني: ماهية التسهيلات البنكية (تعريف، أنواع، والتسهيلات كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

أما الفصل الثاني: دراسة حالة تطبيقية لبنك الجزائر الخارجي (تعريفه نشأته، ووظائفه)، أما المبحث الثاني: تقديم خاصة لوكالة المسيلة (047)، (تعريفها، وهيكلتها، نشأتها ومهامها وأهدافها).

أما في المبحث الثالث تطرقنا الى التسهيلات المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات البنكية.

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المبحث الثاني: ماهية التسهيلات البنكية.

المطلب الأول: تعريف التسهيلات البنكية

المطلب الثاني: أنواع التسهيلات البنكية

المطلب الثالث: التسهيلات كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغير والمتوسطة المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي، وإحدى حلول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي وتنمية الصادرات حيث أنها تتميز بعدد من الخصائص عن غيرها، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متميزة من طرف الباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع الى التطور الاقتصادي.

كما تعتبر وظيفة منح القروض للمؤسسات من اهم وظائف البنك ومن اهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، بحيث يكون مبني على ثقة بقدرتهم على تسديد الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو على عدة أقساط في تواريخ محددة وتكون العلاقة مدعمة بمجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر لذاك فإن القروض تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك.

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- **المبحث الثاني: ماهية التسهيلات البنكية.**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التطرق الى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد بعض المفاهيم من أجل توضيح معالمها، حيث تختلف الآراء حول وجود تعريف شامل ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف هذا التعريف من دولة لأخرى حسب إمكانياتها الاقتصادية الاجتماعية، وكذا مكانتها من الاقتصاد العالمي، لذا سنتناول في هذا المبحث تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإضافة للتطرق الى الخصائص والأهمية الخاصة بهذه المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول

نحاول في هذا الصدد التطرق الى تعاريف بعض الدول ونصنفها الى قسمين:

- القسم الأول: الدول المتقدمة
- القسم الثاني: الدول النامية

أولا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الدول المتقدمة:

الدول المتقدمة هي الدول السباقة في البحث عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لوجودها بأعداد هائلة ودخولها ميادين جديد كالصناعات الدقيقة والتصدير.

أ. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه: " المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل، ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا، ويعمل بها عدد قليل من العاملين، كما يبلغ عدد العمال 250 عاملا كحد أقصى، وإجمالي الأموال المستثمرة لا يزيد عن 03 مليون

أورو.[1]

الجدول رقم (01) تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 الى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 الى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: عثمان الخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 14

ب. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان تمثلت في وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد نص القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small and medium entreprise basic law) واي يعتبر بمثابة دستورها، حيث حددها حسب معيارين هما: رأس المال وعدد العمال كما يوضحه الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (02) تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر: سمية قيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحد من ظاهرة البطالة-دراسة بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 58

[1] مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتوثيق والتوريدات، مصر، طبعة 2007، ص 286

[2] سمية قيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحد من ظاهرة البطالة-دراسة بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 58

ج. تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر 1985 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تستوفي شرطين فأكثر من الشروط التالية[1]:

- حجم التداول السنوي لا يزيد عن 14 مليون دولا أمريكي.
- حجم رأس مال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.
- عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل.

وبما أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث أن ما يعتبر صغير في الصناعات الخدمية قد لا يكون كذلك في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية، فقد تمت معالجة هذه الفروقات والاختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي

الرقم	المجال (المواد الصناعية)	معيار القياس كحد أقصى
01	التصنع (صناعة الملابس، المصنوعات، ذهب)	200 عامل
02	البيع بالتجزئة أو تجارة الجملة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنويا
03	البناء	25 عامل
04	المناجم أو التعدين	25 عامل
05	تجارة السيارات	638750 دولار أمريكي حجم تداول سنويا
06	خدمة متنوعة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنويا
07	شركات النقل	05 سيارات

المصدر: نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2007، ص 28

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2007، ص ص 25، 26

ثانيا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:

أ. تعريف السودان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف بأنها منشآت صناعية يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأس مال المستثمر فيها 86 ألف دولار بما فيها المباني والأراضي.[1]

ب. تعريف فلسطين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تستند فلسطين في تعريفها على طبيعة النشاط الاقتصادي، كذا الجهة ذات المسؤولية، وهي تخلف من مؤسسة لأخرى؛ نتيجة للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وفيما يلي مختلف التعاريف الخاصة بفلسطين[2]:

- **تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعرف هذه المؤسسات على أساس عدد العمال حيث نجد أن المؤسسات المصغرة يتراوح فيها عدد العمال من (01 الى 04) عامل، أما المؤسسات الصغيرة فيتراوح عدد العمال فيها من (20 الى 49) عاملا، أما المشاريع الكبيرة فهي تلك التي يزيد حجم العمالة فيها عن 50 عاملا.

الجدول رقم (04) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

فئة الحجم	العمالة	حجم الأعمال السنوي بالدولار	رأي المال المسجل بالدولار
متناهية الصغر	من 01 الى 4	لغاية 20.000	لغاية 500
صغيرة	من 05 الى 09	20.001 الى 200.000	5.001 الى 50.000
متوسطة	من 10 الى 19	200.001 الى 500.000	50.001 الى 100.000
كبيرة	أكثر من 20	أكثر من 500.001	أكثر من 100.001

المصدر: خلود رائد يوسف زنديق، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2017، ص 59

[1] محمد محمود المكاوي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2018، ص ص 18،19

[2] خلود رائد يوسف زنديق، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2017، ص 54

ج. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على غرار مختلف دول العالم، فقد سجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع.

أول محاولة كانت أكثر وضوحا هي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج[1]:

- مستقلة قانونيا.
- مستقلة أقل من 500 عامل.
- تحقيق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب استثمارات أقل من 10 مليون دج.

أما المحاولة الثانية: لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة –EDIL- بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل.
- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

أما التعريف الثالث: يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على: أنها كل وحدة انتاج أو وحدة الخدمات الصناعية ذات الحجم الصغير

---

[1] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة لجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص 22

تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل المؤسسات العامة، وهذه الأخيرة هي المؤسسات المحلية (ولائية أو بلدية).

كما يشتمل هذا القطاع بجانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية، وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الأخرى (التجارة والنقل، والتأمين ...).

آخر محاولة: كانت محاولة عن طريق المشرع الجزائري حيث صدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ والموافق لـ: 12 ديسمبر سنة 2001 م، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، وهذا التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار اليه آنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 الى 250 شخص.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دينار جزائري، أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون الى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دينار جزائري وأن تكون إيراداتها ما بين 100 و500 مليون، أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

ويمكن تلخيص تعريف القانون 01-18 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجدول

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2011

الموالي:

الجدول رقم (05) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين في الجزائر (الوحدة مليون دج)

المعيار / الصنف	عدد العمال		رقم الاعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
المؤسسة المصغرة	01	09	01	20	01	10
المؤسسة الصغيرة	10	59	20	200	10	100
المؤسسة المتوسطة	50	250	200	ملياري	100	500

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 08

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، وأن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويمكن ايجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء: ونذكر منها:

1. **الطابع الشخصي لخدمة العميل:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة العاملين فيها، وكذا محلية النشاط وهذا ما يخلق نوعا من الالفة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء فصاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم، ويعرف حتى ظروفهم الخاصة وعادة قبل الحديث عن الأعمال يتم التطرق الى الأمور الشخصية وغيرها من الأحاديث خارج إطار العمل والمصالح، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل، مما يؤدي الى تقديم المنتج في جو من الصداقة يجعل من الصعب على العملاء تغيير التعامل معه لاعتبارات ذاتية، وهذا ما لا نجده في المؤسسات الكبيرة، ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان الى هذه

الخصوصية المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية، وقد يكون هذا الأمر السبب الرئيسي في توفيق التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي الأهمية لنوع وجودة المنتج أو الخدمة واحتياجه إليها.[1]

2. **المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:** العلاقات الشخصية المتينة والقوية التي تربط صاحب المشروع بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم وتوظيفهم التي تستمد الى اعتبارات شخصية بشكل كبير، وفي الكثير من الأحيان تكون بينهم علاقات قرابة أسرية، إن صغر العدد يساعد على الاشراف المباشر والتوجيه والاتصالات المباشرة بين صاحب المؤسسة والعاملين لا تأخذ الطابع الرسمي تقيدها اللوائح والقرارات، والأوامر والسلم الإداري وغيرها من الأمور الشائعة من المؤسسات الكبيرة، بما يجعل القرارات سريعة وفورية تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة والمواقف المستجدة المراد معالجتها مما ينعكس إيجابيا على الفعالية والكفاءة، كذلك تكون الاتصالات مفهومة مباشرة دون حواجز أو ضوابط أو سوء فهم حتى، وإن حدث ذلك فمن السهل تفاديه وتصحيحه.[2]

3. **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:** حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى، كذلك يمكنها أن تعالج

---

[1] إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2004، ص 4

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2008، ص 16

المشاكل التي يمكن أن تطرح حينها.[1]

4. **قوة العلاقات بالمجتمع:** من اهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، فكما سبق الإشارة الى طبيعة الشخصية التي يتميز بها التعامل مع العملاء والمعرفة الشخصية بظروفهم وظروف أو أحوال المجتمع المحيط والمقيمين، وتكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم وظروفهم ويشاركون عملائهم أفراحهم وأقراحهم، والمجتمع بصفة عامة خير عون وسند لأصحاب المؤسسات الصغيرة في مواجهة المشكلات التي تعوق العمل، وتستفيد المؤسسات الصغيرة من تناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة، وبالتالي فهم يشكلون فريق الترويج لمنتجات هذه المؤسسات بل في بعض الأحيان وقوة الترابط بين المجتمع والمؤسسات الصغيرة تكون مساندة والتفضيل لمنتجات هذه المؤسسات رغم أن الجودة قد لا تكون هي الأعلى والأفضل خاصة عند بداية التشغيل.[2]

ثانيا- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية:

1-**سهولة الإدارة:** تتميز هذه المؤسسات بالقدرة فيها على التوجيه والقيادة والتسيير، والوضوح في تحديد الأهداف وكذا توجيه جهود العاملين نحو تحقيق هذه الأهداف، مالك المؤسسة في الغالب هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والمالية.[3]

2- **الفعالية والكفاءة:** تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها واشباع رغبات واحتياجات العملاء

---

[1] عمار شلابي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5 ماي 2010، ص 263

[2] حسين توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2009، ص 26

[3] محمد أمين بربري، عبد المجيد موازين، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مدخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر، 2017، ص 2

بشكل كبير.[1]

3-سهولة التأسيس: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي الى تحقيق التشغيل الذاتي، وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الابداع والاختراع، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم.[2]

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي: ونذكر منها:

1-الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل: صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، كذلك صغر حجم وقلة التخصص تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية والتفتح الاقتصادي العالمي.

2-محدودية الانتشار الجغرافي: إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل بها، وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي الى تثمين المواد المحلية واستغلالها بطريقة مثلى والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا.[3]

رابعا: الخصائص المالية والمحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة الى الخصائص السابقة فإن المؤسسة الصغير والمتوسطة لها خصائص

---

[1] مباركي محمد الهادي، المؤسسة الصغيرة المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 1999، ص ص 133-134

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 45

[3] عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص 05

مالية ومحاسبية تعمل على ابراز حاجاتهم المرحلية والدائمة للتمويل عبر مختلف مراحل نموها تتمثل في:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر رأس مالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي يعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن التعرض لها، لذلك فأغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا اضطرت الى التمويل الخارجي فهي تفضل القروض الصغيرة أو التمويل من مصادر غير رسمية حتى وإن كانت تكلفتها عالية مقابل الحصول على حرية التصرف في إدارة المؤسسات.
- قدرتها على تحقيق عوائد مالية كبيرة أكثر من المؤسسات الكبيرة أحيانا وهذا ناتج عن تفرغ صاحب المؤسسة لكل الوظائف الأساسية.
- تكاليف انتاج عالية على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومن المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير.
- تشكل القوانين الضريبية مصدر تأثير سلبي على المشروع الصغير فهي تسقى نسبة كبيرة من الأرباح التي يحققها. وبالتالي تكون عقبة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل احتياطي مالي.
- صعوبة اعداد القوائم المالية لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبة البسيطة في التقييد.
- دورة حياة المؤسسة قصيرة اذ تتأثر بأسباب بسيطة قد تضع حد لنهاية نشاطها وهذا راجع لهشاشته مثل: استقالة موظف أساسي، خسارة زبون ...الخ.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بان دورة حياتها مقسمة الى عدة مراحل وكل مرحلة لها احتياجاتها المالية الخاصة، فمرحلة الانطلاق تكون معتمدة على الخزينة، مرحلة النضج يتغير الهدف بالتقليل من المصاريف المالية وضمان أكثر استقرار في تمويلها أمام مرحلة النمو فيها البحث عن قيمة إضافية وجديدة لرأس المال وتطوير

النشاط.

من خلال الخصائص السالفة الذكر نجد[1]:

أن هناك عوامل مساعدة وأخرى معيقة لهذه المؤسسات، فمن بين هذه الخصاص الإيجابية المساعدة: مرونتها ووجود علاقات مباشرة وشخصية مع العملاء والعاملين.

بينما تتمثل الخصائص المعيقة في: مواردها المحدودة التي تحد من قدراتها المالية الإنتاجية والتسويقية وغيرها.

فخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تهتم بالتركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية والمحاسبية معتمدة على قوة الاتصالات الشخصية بين العاملين والعملاء، وتعتمد على نسبة قليلة من المعدات والآلات مما يقلل من تكلفة انتاجها.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وتكمن أهميتها فيما يلي:

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل الأهمية الاقتصادية فيما يلي:

1-عدالة التنمية الاقتصادية:

من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى، وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحدودية إمكانياتها يعطيها فرصة التوطن خارج المدن الكبرى وبالتالي سهولة إعادة التوزيع

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص ص 6-7

الجغرافي للصناعة.

2-اتاحة فرص العمل:

تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من فرص العمل، وتختلف فرص العمل المتاحة في المؤسسات الصغيرة على تلك المتاحة في المؤسسات الكبيرة، وذلك لأنها تستقطب عدد لا بأس به ممن لم يتلقوا التعليم الكافي للعمل في المنشآت الكبرى.

3-المساهمة في خلق الناتج المحلي الخام:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا هاما لتوليد الناتج المحلي والثروة الاقتصادية ففي الدول الغربية الصناعية ذات الاقتصاد الكبير تساهم بتوليد أكثر من 30 من الناتج المحلي.[1]

4-المساهمة في دعم الصادرات وتقليل الواردات:

عند حدوث عجز في الميزان التجاري يعالج من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة، وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلا سد جزء من حاجته من الطلب المحلي، وبالتالي اتاحة فرصة أكبر لتصدير انتاج المؤسسات الكبرى لما تتميز به من مميزات نسبية ووفورات اقتصادية أو من خلال تقدير منتجاتها مباشرة حين تساهم في توفير العملة الصعبة أيضا.

5-استخدام التكنلوجيا الملائمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون انتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات المتطورة كثيفة العمالة وغير مكلة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال، حتى أن الخامات

[1] خالد طالبي، دور القروض الايجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص 02

المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عمالية، وبذلك تنخفض تكلفة إداد وتدريب العمل، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية، وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم، إلا أن المهم بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وان لم تكن جيدة.

6-المحافظة على استمرارية المنافسة:

في عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة اشكال منها السعر، شروط الائتمان والخدمة، وتحسين الجودة في النتاج، والصراع بين الصناعات في التبديل والتغير والتجديد في الأساليب والهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح والمحافظة على الحصة السوقية.[1]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل الأهمية الاجتماعية فيما يلي:

1- التدقيق في المشاكل الاجتماعية:

ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل وبذاك تساهم في الحد من مشكلة البطالة والقضاء على الفراغ وما يترتب عنه، وكذا توجيه الإنتاج من سلع وخدمات الى الفئات الأكثر حرمانا مما يزيد الإحساس بالتآخي والتآزر.[2]

2-اتباع رغبات واحتياجات الأفراد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملجأ لتعبير الأفراد عن آرائهم وأفكارهم

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص 54-55

[2] رابح خوني، رقية حساني، نفس المرجع، ص 51

وخبراتهم وتطبيقاتهم في هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الاشباع النفسي وتحقيق السلطة والقوة.

3- خدمة المجتمع:

تقوم هذه المؤسسات بخدمة المجتمع من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات تساهم في الزيادة الاستهلاكية وتحسين المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية إضافة الى العدد الاقتصادي الذي تحققه مما يزيد من درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع.[1]

[1] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 35

المبحث الثاني: ماهية التسهيلات البنكية.

تعتبر عملية الاقراض ظاهرة تاريخية حيث استمرت في التطور الى غاية وقتنا الحاضر واصبحت من ابرز الطرق لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات والافراد، ولهذا تلجا للبنوك من اجل تمويل مشاريعهم ،والبنوك بدورها تضع تحت تصرفهم وسائل عديدة من الائتمان، حيث تجعله هذه العملية دائما، ورغم الضمانات التي يشترطها البنك عند منح القروض فان عملية منح القروض تبقى النشاط الرئيسي للبنك نظرا للعائد الذي يحققه لذلك وحيث علينا معرفة اهم التعاريف المختلفة لعملية التسهيلات البنكية والانواع ،والتسهيلات كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الاول: تعريف التسهيلات البنكية.

للتسهيلات البنكية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- **تعريف 01:** يعرف القرض على أنه "عملية مالية يضع من خلالها المقترض "الدائن" مبلغ مالي تحت تصرف المقترض "المدين" بموجب عقد يتضمن كل من المدة معدل الفائدة، الضمانات، التسديد".[1]
- **تعريف 02:** ويعرف ايضا "على أنه وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع التزام استرداده اما رأس المال نفسه أو ما يعادله.

ويعرف كذلك على انه منح البنك الثقة، او اعطاء حرية التصرف في المال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال".[2]

- **تعريف 03:** القرض البنكي هو مبلغ من المال يضعه المقرض بين ايدي المقترض لمدة زمنية ولغرض معين او غير معين على ان يدفع المقترض فائدة مقابل اقراضه كما قد يكون القرض مضمونا او غير مضمون ويسدد مبلغ حسب الاتفاق اما دفعة واحدة

---

[1] حلوش كمال، تمويل الاستثمارات، علوم اقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة تلمسان، 2009، ص 32.

[2] شاكر القروبني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1992، ص 90

بتاريخ معين او على عدة دفعات محددة التواريخ.[1]

- **تعريف 04:** تعرف القروض بانها الثقة التي يوليها البنك لعمليه في اتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه.[2]
- **تعريف 05:** تعتبر القروض البنكية الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الاهمية في تمويل دورة الاستغلال، ونتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها فإنها تحتاج الى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة ،وهذا ما دفع البنوك الى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات تماشيا مع السير الحسن لعمليات الانتاج والتوزيع...الخ، وتضمن التكيف مع عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط واختلاف المشكلة التمويلية ،وتناسب مع نشاط المؤسسات من حيث طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة (تجاري، صناعي، زراعي، خدماتي)، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة او الهدف من الغرض.[3]

ومن خلال هذه التعاريف يتضح ان القروض: هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، او على اقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.

المطلب الثاني: أنواع التسهيلات البنكية.

تنوعت القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الاخرى وذلك حسب

---

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 37

[2] جميل سالم الزايدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، ط 1، عمان، 1999، ص 41

[3] لوكادير صالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص ص 82، 83

تنوع وتعدد حاجات الناس ورغباتهم وتعدد الانشطة الاقتصادية واتساع حجمها حيث أصبحت القروض تحتوي العديد من الانواع أهمها:

قروض قصيرة وقروض متوسطة وطويلة الأجل:

أولا: القروض قصيرة الأجل:

وهو قرض لا يتعدى مدته السنة وهذه المدة تتوافق مع طبيعة الاختيارات التي يتطلبها هذا القرض حيث ان القصد منه تمويل احتياجات دورة الاستغلال والمعاملات الاستهلاكية وبذلك فان اغراض القرض قصيرة الاجل متعددة كالتوزيع الموسمي وتوسيع دورات المخزون...الخ.

ولهذا النوع من القروض عدة صور منها: خصم الاوراق التجارية، واعتمادات الصندوق بطاقات الائتمان وغيرها.[1]

القروض قصيرة الاجل او قروض الاستغلال مدتها عادة لا تزيد عن السنة والغرض منها هو تمويل الجانب الاستغلالي او النشاط التجاري للمؤسسة، وتستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق، تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتوجاتها وتمنح هذه القروض من مدخلات وودائع العملاء.[2]

ثانيا: قروض متوسطة الأجل:

وهي تلك القروض التي تزيد آجالها عن سنتين عادة وتصل الى عشرين سنة او أكثر من ذلك، حيث تمنح لتمويل الاصول الاستثمارية كبناء مباني جديدة او توسيع مصانع.[3]

- **القروض المتوسطة الأجل:** تتراوح آجالها بين السنة وسبعة سنوات وهي تمنح لتمويل

---

[1] عواش سفيان & طبيش ياسر، دور التحليل المالي في قياس خطر القروض في البنك، دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال، جيجل مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2016-2017، ص 25

[2] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 25

[3] شاكر القروبني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق، ص 106

المشاريع الاستثمارية المتعددة ويحدد لها برنامج للسداد، ويرتبط بالتدفقات المالية والمتوقعة التي يستدل عليها من خلال الدراسات الاقتصادية للمشروع المفترض وعادة ما تسدد هذه التسهيلات على دفعات متساوية او بدفعة واحدة.[1]

ثالثا: القروض طويلة الأجل:

وهي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل الى عشر سنوات او عشرين سنة تمنح لتمويل النشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، او بناء المصانع، واقامة مشاريع جديدة تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل الى عشرين عام، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الاراضي واقامة مشروعات الري والصرف الى جانب البنوك الصناعية والزراعية، فالأولى تقدم قروضا تتراوح مدتها بين 03_10 سنوات بغرض اقامة المباني والمستودعات وشراء الآلات ومعدات الانتاج...الخ.

أما الثانية فهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروضا طويلة الأجل لتطوير القطاع الزراعي، وذلك مقابل ضمانات عينية كالرهن العقاري والرهن الحيازي وتشير هنا انه كثيرا ما تراعي البنوك الصناعية اوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي اسعار الفائدة والضمانات كذلك كثيرا ما تقدم لها المشورة والنصح وتقوم بإجراء دراسات الجدوى لها بدون مقابل او بمقابل رمزي.[2]

المطلب الثالث: التسهيلات كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يقصد بالتسهيلات كمصدر لتمويل تشكيلية المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الاموال بهدف استثمارها او عملياتها الاستغلالية ومنها:

أولا: القروض الموجهة لنشاطات الاستغلالية: وهي قروض قصيرة الاجل تلجا المؤسسة لهذا النوع إذا ارادت تغطية احتياجات خزينتها كما تأخذ قروض الاستغلال صنفين رئيسيين

---

[1] جميل سالم الزايدانين، أساسيات في الجهاز المالي، مرجع سبق ذكره، ص 46

[2] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، ص 104

هما:

1-**القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة اجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه وتلجأ المؤسسة عادة الى مثل هذه القروض لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

1.1. **تسهيلات الصندوق:** توجد اساسا بهدف إعطاء مرونة عمل الخزينة وتعطي عموما للمؤسسات من اجل السماح لها بمواجهة الاختلالات القصيرة جدا من حيث المدة والتي تتعرض لها خزينة المؤسسة في بعض الاحيان خاصة عندما يحل موعد استحقاق الموردين، اجور العمال، او دفع الضريبة على القيمة المضافة.

2.1. **السحب على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي يمنحه عادة البنك الى عملائه الدائمين الموثوق فيهم أي من لديهم وضعية مالية جيدة ومدى قدرتهم على تسير القروض للتقليل من مخاطر عدم التسديد ومدة هذا القرض تمتد من 15 يوما الى سنة كاملة.

3.1. **قروض الموسم:** هي فرع خاص من القروض البنكية تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمين لاحد زبائنه.

4.1. **قروض الربط:** هي عبارة عن قروض تمنح للزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2-**القروض الخاصة:** وهي القروض الموجهة لتمويل أصل من الاصول المتداولة وتأخذ الاشكال التالية:

1.2. **تسبيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يمنح للزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك بضائع كضمان للبنك، وينبغي على البنك ان يتأكد من وجودها وجميع الخصائص المرتبطة بها وعدم تعرضها للتلف.

2.2. **تسبيقات على الصفقات العمومية:** هي عبارة عن اتفاقات للشراء او تنفيذ اشغال

لفائدة السلطات العمومية، ممثلة في الادارة المركزية (الوزارات)، موجهة للمقاولين او الموردين، وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية فتضطر السلطات العمومية للجوء الى البنك للحصول على هذه الاموال من اجل تمويل مشاريعها واشغالها المختلفة.[1]

3.2. **الخصم التجاري:** هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ الموعود.[2]

ثانيا القروض الموجهة لنشاطات الاستثمار: وهي القروض المتوسطة الاجل وتأخذ نوعين:

1-**القروض القابلة للتعبئة:** يعني ان البنك المقرض يمكنه إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة المالية الاخرى او البنك المركزي، اليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه.

2-**القروض غير قابلة للتعبئة:** يعني ان البنك لا يمكنه اعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة المالية الاخرى او البنك المركزي، اذن فهو مجبر على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.[3]

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 62، 73

[2] شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق، ص 95

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 2، 2003، الجزائر، ص ص 59-60

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسعا لا يمكن حصره بسهولة حيث يختلف مدلولها باختلاف النشاط الاقتصادي، واختلاف القطاعات داخل نفس البلد وبالتالي حاولنا في هذا الفصل جمع عدد لا باس به من التعاريف الخاصة بكل دولة ولفهمها اكثر تطرقنا الى مدى اهميتها سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والى الخصائص التي تتصف بها هاته المؤسسات كونها تشكل الركيزة الاساسية لاقتصاديات معظم الدول نظرا لمساهماتها الكبيرة في رفع مستويات الدخل والتنمية لذلك اصبح من الضروري اللجوء الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي الوقت الحالي تعتبر احسن الطرق نجاعة لبناء بنية اقتصادية قوية واننا في هذا الفصل عالجنا القروض بشكل عام وموضوعي من خلال الدور الذي تلعبه القروض في النشاط الاقتصادي حيث تعتبر هذه الاخيرة همزة وصل بين الاشخاص والبنوك لتحليل الاموال.

وهذا من خلال تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي تعود بالنفع العام من خلال دفع عجلة التنمية والتقدم الدائم.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة (047)

تمهيد:

المبحث الاول: ماهية البنك الخارجي الجزائر.

المطلب الاول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنك الخارجي الجزائري

المطلب الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري

المبحث الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة (047)

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة (047):

المطلب الثاني: مهام مختلف مصالح الوكالة

المطلب الثالث: أهداف بنك الجزائر الخارجي – وكالة المسيلة (047)

المبحث الثاني: التسهيلات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري:

المطلب الأول: قروض الاستغلال:

المطلب الثاني: قروض الاستثمار:

المطلب الثالث: الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري.

خلاصة الفصل:

تمهيد:

يحتل البنك الخارجي الجزائري مكانة هامة في الجهاز المصرفي، ويعتبر أحد أكثر البنوك نشاطا في مجال تقديم التسهيلات البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يعتبر من الدرجة الأولى ذو سمعة عالمية كبيرة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى تقديم البنك الجزائري الخارجي بصفة عامة ووكالة المسيلة بصفة خاصة، وكذلك التسهيلات المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة كما قسمنا هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية البنك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري –وكالة المسيلة 047.

المبحث الثالث: التسهيلات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري.

المبحث الاول: ماهية البنك الخارجي الجزائر.

البنك الخارجي الجزائري هو بنك تجاري منذ نشأته ويعتبر وليدا لتطورات النظام البنكي الجزائري وفي هذا المبحث سنتطرق الى نشأته وتعريفه والوظائف التي يسعى اليها البنك الخارجي.

المطلب الاول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك الستة التجارية المتواجدة في الجزائر وهو بنك تجاري منذ نشأته متخصص في تمويل التجارة الخارجية تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالعمليات الخارجية.

فيما يلي عرض لاهم التطورات التي شهدها هذا البنك:

فيما يخص العدد الاجمالي لموظفي بنك الجزائر الخارجي (مقر ووحدات) بلغ 4378 شخص سنة 2005 بين مدير ومشرفين، أعوان تحكم، أعوان تنفيذ، موزعين على مستوى شبكة من 82 وكالة ضمن 10 وحدات موزعين عبر أنحاء البلاد (التجمعات السكنية الكبرى والمناطق الصناعية ومناطق انتاج المحروقات)، وتضم 23 من شركات تابعة ومساهمة منها 16 بالخارج و7 وطنية، ان البنك الخارجي الجزائري له علاقة بنكية

من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 42 بلد ويسير بنك الجزائر الخارجي أكثر من 35 % من التجارة المحلية.

الى غاية استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من بين أهم بنوك الدولة معناه وكما أشرنا اليه كان دوره الرئيسي الوساطة بين المؤسسات وخزينة الدولة آخر نشاطاتها اختتمت في ظروف ملائمة للبنك، ميزانية 31 ديسمبر قدرت ب 78489 مليار دج بنشاط 1993.

نستطيع القول استنادا على ميزانية نشاط بنك الجزائر الخارجي، انه لم ينقطع عن بذل جهود مختلفة الاشكال اتجاه زبائنه من القطاع العام او الخاص داخلها او خارجها لتوفير خدمات تتوافق والوضعية الاقتصادية الجديدة، كما يستعمل بنك الجزائر الخارجي وسائل الاتصال والمعالجة المعقدة كالأنترنت والاعلام الالي وكذا سويفت (swift).

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنك الخارجي الجزائري

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية حدد رأسماله مبدئيا ب 20 مليون دينار جزائري، مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع، بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات التالية:

- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967:(Le crédit Lyonnais)
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967:(Société génerale)
- قرض الشمال (البنك الشمالي للتسليف) في 30 أفريل 1968:(crédit du nord)
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968: (banque industrielle d'algérie de la méditerrané)
- بنك باركليز الفرنسي في 30 أفريل 1968.

ومع إنشاء البنك الجزائري الخارجي تم إرساء هيكل تنظيمي وضم:

- دائرة الشؤون الإدارية.
- هيكل المواد الهيدروكربونية.
- دائرة الشؤون الخارجية.
- دائرة دراسات الإستغلال.

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث يسير من طرف رئيس، مدير عام ومدير عام مساعد وثلاثة مستشارين. وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبتك وتمثيله اتجاه الغير، ومنذ 1970 كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء...) حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، بعدها أرسي شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك.

يضم الهيكل التنظيمي من مدريتان عامتان مساعدتان و09 مديريات مركزية عملياتية في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد أرسى تحت سلطة المدير الذي اعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية، وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين أبرز المؤسسات البنكية الاولى المنفصلة ذاتيا وذلك بموجب احكام القانون 89/61 الصادر في 12 جانفي 1988 وحضي برأس مال اجتماعي قدر ب 24.5 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد وهو تنظيم يضم 3 مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية ،وبعد 21 سنة خبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 88/21 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، قام بنك الجزائر الخارجي بتغير شكله واصبح يوم 05 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم ، رأس ماله قفز من 1 مليار دج الى 24.5 مليار دج، مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 01 أكتوبر 1967، كما تم استحداث هيكل تنظيمي

آخر سنة 1996 من طرف المدير الجهوي بمقتضى مذكرة المدير العام رقم 01 الصادر في 02 جانفي 1996.

زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق سنة 1997 (مذكرة المدير العام رقم 02 المؤرخة في (1997/04/21) ملحقة بمديرية الشبكة، وتتفرع هذه الدائرة الى قطاعين: قطاع "مؤسسي وقطاع "شخصي"، بالإضافة الى مكتب المراجعة الدولية "deloite" وأيضا "touen"، حيث يقوم بتوزيع مسؤوليته السياسية التجارية واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف الى تحقيق الفعالية والكفاءة في التسيير البنكي، تبنى البنك هيكلا تنظيميا جديدا سنة 2003 بموجبه تم استحداث هياكل جديدة وتم توسيع وتمديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة.

حاليا للبنك فرعان في الخارج:

- البنك الدولي العربي (باريس).
- البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (ابو ظبي).

يتم توزيع رأس المال الاجتماعي على 4 صناديق مساهمة حسب النسب التالية:

- صندوق مساهمة " الإكترونيك، المواصلات، الإعلام الآلي" 35 %.
- صندوق مساهمة كيمياء، بتروكيمياء، صيدلة 10 %.

وتشير بعض المعطيات حول نشاط بنك الجزائر الخارجي الى:

تطور أعباء الاستغلال ومخصصات الاستهلاك ب 10 % 0 س حيث جاوزت 4.8 مليار دينار، أصبح معامل الاستغلال يمثل نسبة 12 % مقابل 20 % سنة 2004.

تم رفع المؤونات المشكلة لتغطية أخطار المقابلات الى 33.2 مليار دينار، بمقدار مرتين عما كانت عليه سنة 2004.

ارتفاع مقدار الأموال الخاصة نهاية سنة 2005 الى 34.1 مليار دينار، وبإضافة الأموال المخصصة لتغطية الأخطار البنكية العامة ليصبح المقدار الإجمالي 44.9 مليار دينار، هذه الأموال الخاصة تسمح باحترام النسب القانونية، باستثناء المتعلقة بتقسيم

المخاطر، حيث تجاوزت في بعض المؤسسات العامة المنحلة، مؤهلة لإعادة الهيكلة المالية للحدود المتعارف عليه:

- نمو الانتاج البنكي الصافي بنسبة 82 % بين سنتي 2004 و2005.
- فاق إجمالي الميزانية نسبة 9 %.
- نمو المنتج البنكي ب 40 %.
- بلغ الهامش البنكي ارتفاع بنسبة 86 %.
- تحسين الأرباح بنسبة 51 %.

وفي سنة 2006 قام البنك بعمليات إعادة هيكلة وظائفه ودخل في مرحلة جديدة من التحديث، والتي مست كل هياكله وشبكته بالكامل، كما عرفت هذه السنة استراتيجية تحديث وإعادة تأهيل الوكالات لضمان المواءمة مع المتطلبات التكنلوجية الجديدة والصفقات المتاحة للزبون، وكل هذا في بيئة تنافسية.

وأدرك هذا البنك أن التكنلوجيا أداة أساسية سواء في المكتب الأمامي Front office أو في المكتب الخلفي Back office لتقديم خدمات الى الزبائن.

لتعرف السنة الموالية 2007 تحديث نظام المعلومات من خلال برنامج دلتا Delta ليصبح العمل البنكي أكثر دقة وأمان.

وفي سنة 2009 توجه البنك الى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة للاتفاقيات المبرمة مع الشركات الرائدة عالميا تم طرح منتجات جديدة.

أما سنة 2011 فعرف توسعا لشبكة البنك وتجديدًا لهياكله القديمة في إطار التحديث والتحسين المستمر في الخدمات وطريقة تقديمها، كما افتتح البنك في هذه السنة أول وكالة بخدمات حرة Liber – Service الواقعة بديدوش مراد الجزائر وسط، وتم رفع رأس ماله الى 76 مليار دينار جزائري، لتسمح هذه الزيادة بالعمل على التنسيق مع أكبر البنوك المحلية وكذا الدولية.

وحاليا يسعى بنك الجزائر الخارجي الى تدعيم وتوسيع شبكته البنكية من خلال إنشاء وكالات وتزويدها بأكفأ الموارد البشرية لمجاراة المنافسة.

ومن بين العوامل التي ساعدت على بلوغ هذه النتائج هناك عوامل داخلية تتمثل في المجهود الجماعي الهام للبنك بالنظر للتقدم والتحديث والإنجازات المحققة، أما من بين العوامل الخارجية هو إطلاق برنامج النمو من طرف السلطات العمومية.

ومن خلال ما سبق يمكن عرض بشكل موجز أهم المعلومات المتعلقة بهذا البنك في شكله الحالي:

- **التسمية:** بنك الجزائر الخارجي Banque extérieure d`Algerie (BEA)
- **الصفة القانونية:** شركة مساهمة.
- **رأس المال الاجتماعي:** 150 مليار دينار جزائري.
- **المقر الاجتماعي:** 11 شارع العقيد عميروش، الجزائر.
- **النشاط:** تقديم الخدمات البنكية وتمويل مختلف قطاعات النشاط لاسيما قطاع المحروقات، قطاع الحديد والصلب، قطاع النقل، قطاع مواد البناء، وكذا قطاع الخدمات.

المطلب الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري

تبين أن للبنك الخارجي الجزائري سبعة وظائف كل وظيفة تقع تحت سلطة نيابة مديرية عامة، ما عدا وظيفة المراقبة التي ترتبط بالرئيس العام مباشرة، وفيما يلي شرح لكل وظيفة.

أولا: وظيفة المراقبة:

يتولى هذه الوظيفة كل من خلية محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛ خلية التدقيق ومديرية المفتشية العامة الموضوعة تحت سلطة الرئيس المدير العام للبنك، وتقوم هذه الهيئات بالمراقبة ولها صلاحية مطلقة فيما يخص مراقبة وظائف البنك، وتتحرك في إطار برنامج سنوي للمراقبة والفحص والتفتيش المقرر من طرف الرئيس المدير العام.

وتتولى القيام بالمهام التالية:

- مراقبة مدى تطبيق الإجراءات والعمليات داخل البنك.
- تقييم المخاطر الخارجية.
- مراقبة التطبيق الجيد للإجراءات الجارية على مستوى البنك.
- القيام ببحوث خاصة بطلب من الرئيس المدير العام.
- مراقبة أمن معلوماتية الشبكة والمركز.
- تسيير استقبالات الامضاء.
- تسيير الملفات الإدارية لفتح وغلق مواقع الاستغلال.

ثانيا: الوظيفة التجارية:

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة التجارية، وتضم كلا من: مديرية الشبكة؛ مديرية الحسابات الكبرى؛ مديرية سوق المؤسسات؛ مديرية سوق الأفراد؛ ومديرية التسويق.

وتعمل هذه الوظيفة على اعداد مشروع العمل التجاري والمعدات اللازمة لتشغيله ومراقبة الأداء التجاري، وكذا تعزيز العلامة التجارية للبنك، وتشتمل المديرية التجارية على مديريات جهوية عبارة عن حلقة وصل بين المستوى الجهوي للتسويق والحركة التجارية، وكذا وكالات مرتبط تسلسلها مع مديريات جهوية تقوم بتسيير وتحليل ملفات القرض للأفراد ومؤسسات المعالجة الإدارية والمحاسبة للعمليات مع الزبائن سواء كان ذلك بالدينار وكذا بالعملة الصعبة.

ثالثا: الوظيفية الدولية:

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للعلاقات الدولية، تعمل هذه الأخيرة على تطوير نشاطات التجارة الخارجية والتنسيق بين أعمال مديريات الفروع والعلاقات الدولية للتجارة الخارجية والعمليات مع الخارج، وتضم كل من:

- مديرية العمليات مع الخارج: التي تقوم بتسيير وسائل التمويل الدولية للبنك؛ حسابات العملة الصعبة؛ تحصيل الأموال.

- مديرية العلاقات الدولية: التي تقوم بتسيير فروع البنك على المستوى الوطني والدولي ودراسة مردوديتها، كما تعمل على تطوير شبكة المراسلين الخارجيين والبحث عن التمويل الخارجي، كما تعمل على تعزيز العلامة التجارية للبنك في الخارج.
- مديرية التجارة الخارجية: المكلفة بتزويد الشبكة بمستلزمات التمويل المتحصل عليها، والمساهمة في تطوير وترقية الصادرات، كذا تسيير الديون الخارجية للبنك.

رابعا: وظيفة العمليات والنظم:

تتولى هذه الوظيفة نهاية المديرية العامة للعمليات والنظم، هذه الأخيرة مسؤولة عن وضع وتشغيل نظام المعلومات في البنك، متابعة وصيانة وتطوير تطبيقات الإعلام الآلي فيه، وكل ما يتعلق بالجانب المعلوماتي والتكنولوجي وتضم هذه المديرية كل من:

- مديرية وسائل الدفع.
- مديرية نظم المعلومات.
- مديرية الاتصالات المكلفة بالاتصال الخارجي، تقديم صورة العلامة له، والعمل على تحسين هذه الصورة، وذلك بالمساهمة في حملات ترقية خاصة على مستوى التسويق.

خامسا: وظيفة التعهدات:

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للتعهدات، تتمثل وظيفتها في قيادة المؤسسة التجارية وسياسة تعهدات البنك والتنسيق بين أعمال المديريات التي تحت وصايتها المتمثلة في:

- مديرية القرض.
- مديرية متابعة ومراقبة الضمانات والاسترجاع.
- مديرية المنازعات التي تقوم بمساعدة ومتابعة ومراقبة المديريات الجهوية في معالجة النزاعات الناشئة في مختلف مستويات أعمال البنك، وكذا الحفاظ على حق البنك في علاقاته التنازعية مع الأطراف الأخرى.

سادسا: الوظيفة المالية:

تتولى الوظيفة المالية لبنك الجزائر الخارجي نيابة المديرية العامة للمالية التي يرأسها مدير عام مسؤول عن السياسة المالية للبنك ومكلف بإعداد الدراسات الاستراتيجية، وتجمع هذه المديرية تحت سلطتها:

- مديرية الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية: تقوم بأعداد الدراسات الاستراتيجية ومساعدة الهياكل الأخرى من أجل العمل على سيرورة استراتيجية البنك.
- مديرية الخزينة والسوق: تعمل على ضمان وتمويل الوكالات حساب وضعية الخزينة للبنك وتسيير الخزينة.
- مديرية المحاسبة: هي المسؤولة عن ألم الرقابة البنكية العامة، وكل ما يتعلق بالعمليات المحاسبية.
- مديرية مراقبة التسيير: تقوم بإعداد تقرير سنوي عن نشاط البنك ومراقبة التكاليف حسب مراكز النشاط.
- مديرية تسيير المساهمات.

سابعا: وظيفة التطوير الداخلي ودعم النشاطات:

تؤدي هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للتطوير الداخلي ودعم النشاطات، وهي مسؤولة عن توفير الدعم لكافة نشاطات البنك، تخضع تحت سلطتها المديريات التالية

- مديريات التنظيم والجودة: تكمن مهامها في العمل على تطبيق إعادة التنظيم للهياكل المركزية، وشبكة البنك انطلاقا من مخطط مجلس الإدارة.
- مديرية الموارد البشرية: المختصة في تعبئة ومتابعة الموارد البشرية في البنك.
- مديرية التكوين.
- مديرية الإدارة العامة: مهمتها تسيير كل وسائل عمل البنك ووضعها تحت التشغيل مع احترام تدرج السلطة.
- مديرية الدراسات القانونية: التي تعمل على الحفاظ على الوثائق القانونية للبنك.

المبحث الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة (047)

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بتقديم أحد فروع بنك الجزائر الخارجي وهو وكالة المسيلة (047) وذلك من خلال تقديم ما يلي:

- نشأتها وهيكل تنظيمها، ومهام الوكالة والاهداف التي تعمل عليها هذه الوكالة.

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة (047):

1. التعريف بالوكالة:

وكالة بنك الجزائر الخارجي BEA– المسيلة–047: هي مؤسسة مالية تقوم بتقديم خدمات بنكية للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، وكذا باقي الجمهور.

أنشأت هذه الوكالة سنة 1988، وتهدف الى تلبية متطلبات التجارة الخارجية ولإعطاء دورا أكثر فعالية في النشاط الاقتصادي.

ضرورة الى ذلك جاء تدعيم الإصلاحات المالية التي من ضرورتها وجود بنوك متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

2. الهيكل التنظيمي للوكالة:

1.2– مدير الوكالة:

يعتبر المسؤول الأول على تسيير البنك والنتائج المحققة على مستوى فروعه، وله مهام أخرى نلخصها فيما يلي:

- تمثيل الوكالة والتنسيق ومتابعة نشاطها.
- تطبيق قواعد المنظمة لمجال نشاطه والاحسن لمحيطه الاقتصادي.
- التوجيه والرقابة والتقدير في مجال الإقراض والاقتراض والخصم ومعالجة العمليات.
- تسيير الخزينة والتكوين للموظفين في الوكالة.

2.2– السكرتارية: وظيفة السكرتارية هي استقبال المكالمات، إما الهاتفية أو عن طريق الفاكس أو عن طريق الرسائل العادية، وكذلك استقبال وارسال الطرود البريدية.

- **شبه البنكيين:** وهم الحراس والسائق وعمال التنظيف.

3.2- مركز المحاسبة:

وظيفته معالجة مختلف المعاملات التي قام بها البنك يوميا ودراستها وتحليلها.

4.2- مصلحة الأمانة والتعهدات: وينقسم الى قسمين:

- **قسم إدارة التعهدات والموارد:** هذا القسم يهتم بالموارد التي تتحصل عليها الوكالة والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.
- **قسم المنازعات:** وهو المكلف بمتابعة قانون النظام الداخلي للبنك وتسوية المنازعات القضائية وهو مسير من طرف خبير المحاكم.

5.2- مصلحة التسيير الإداري: تهتم هذه المصلحة بتسيير الشؤون الإدارية للمؤسسة الداخلية مثل (إدارة شؤون العمال في تسجيل الحضور والغياب والعطل ...الخ)، والخارجية (تقديم التصريحات للمصالح الخارجية كالضرائب والتأمينات، اقتناء مواد ولوازم مكتبية ...الخ)، وتنقسم الى قسمين:

- **قسم تسيير الوسائل:** تقوم بإنجاز الجرد لجميع المعدات والتجهيزات المستعملة في البنك ومراعاة مدى صلاحيتها.
- **فرع الإعلام الآلي والمحاسبة:** مهمته حجز جميع العمليات البنكية في الحاسوب بصورة دقيقة ومعالجة المعلومات لكل يوم عمل وكذلك الاشراف على تنظيم تخزين العمليات البنكية المحجوز عليها.

6.2- مصلحة الصندوق: تكون مصلحة الصندوق من قسمين هما:

- **قسم الشباك الامامي:** من مهماته استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وكذلك تحويل أوامرهم وطلباتهم الى المصالح المرغوبة، وله ثلاث أنواع من الخدمات:
- نقدية: دفع المستحقات على أساس شيكات؛ دفتر الادخار، وتحصيل الإيداعات النقدية بالعملة الصعبة أو الدينار.
- القيام بعمليات الصرف.

- استقبال أوامر الزبائن: وخدمات هذا القسم تتمثل في استقبال أوامر تحويل طلبات الإقراض؛ استقبال الأوراق للتحصيل أو الخصم، وكذا طلبات الادخار، ويتم ذلك بعد تحويلها الى الشباك الخلفي.
- **قسم الشباك الخلفي:** ويشمل على خليتين هما:
- خلية المقاصة: وتعني أن كل بنك ينظم كل يوم قائمة بماله وما عليه اتجاه البنوك الأخرى ويبعث بها مع ممثله الشخصي الى غرفة المقاصة.
- خلية المحافظة: هذه الخلية يتم فيها الدفع لحامل الورقة التجارية التي لم يحن ميعاد استحقاقها وبيعها لشخص آخر مقابل مال جاهز.

7.2- مصلحة العمليات التجارية:

تقوم بإنجاز العمليات البنكية الخاصة بالصفقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين والعالم الخارجي، وتتضمن عملية تحويل المبالغ المالية الى الخارج مقابل عملية الاستيراد، كما تعمل على جلب الأموال من الخارج لفائدة زبائنها مقابل عملية التصدير وللمصلحة فروع هي:

- **قسم التوطين والتسوية النهائية:**" هذا القسم يقوم بعملية توطين الفواتير والاستيراد والتصدير، كما يقوم بالمراقبة الدورية للملف الى غاية عملية انجاز جميع خطواته.
- **قسم الاعتمادات المستندية:** انجاز الاعتمادات المستندية بغرض الاستيراد بعد توطين الفواتير موضوع الصفقة، كما يقوم بالتوجيه والإرشاد لصالح الزبائن لكي لا يتحملوا أعباء إضافية أو تأخير لإنهاء عملية الاستيراد.
- **قسم التحصيل المستندي:** ابداء الرأي في انجاز عملية التحويل من خلال الوثائق المرسلة من البنك المصدر الى البنك المستورد.
- **قسم العمليات الخاصة وحسابات العملات:** ومهمته القيام بعمليات تحويل الأوامر من البنك الخارجي وتسيير حسابات الإيداع بالعملة الصعبة

8.2- مصلحة العلاقات مع الزبائن: من مهام هذه المصلحة هو البحث عن أكبر عدد من الزبائن في المحيط الاقتصادي وتسهيل لهم العمليات البنكية، كما تقوم بدراسة ملفات القروض ويكون الاختيار إما إيداع الأموال مقابل فوائد معتبرة، أو اقتراح منح قروض، بالإضافة الى ذلك تقوم بمتابعة دراسة الملف الى غاية الحصول على قرار الترخيص بالقرض.

الشكل (1) الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي –وكالة المسيلة (047)

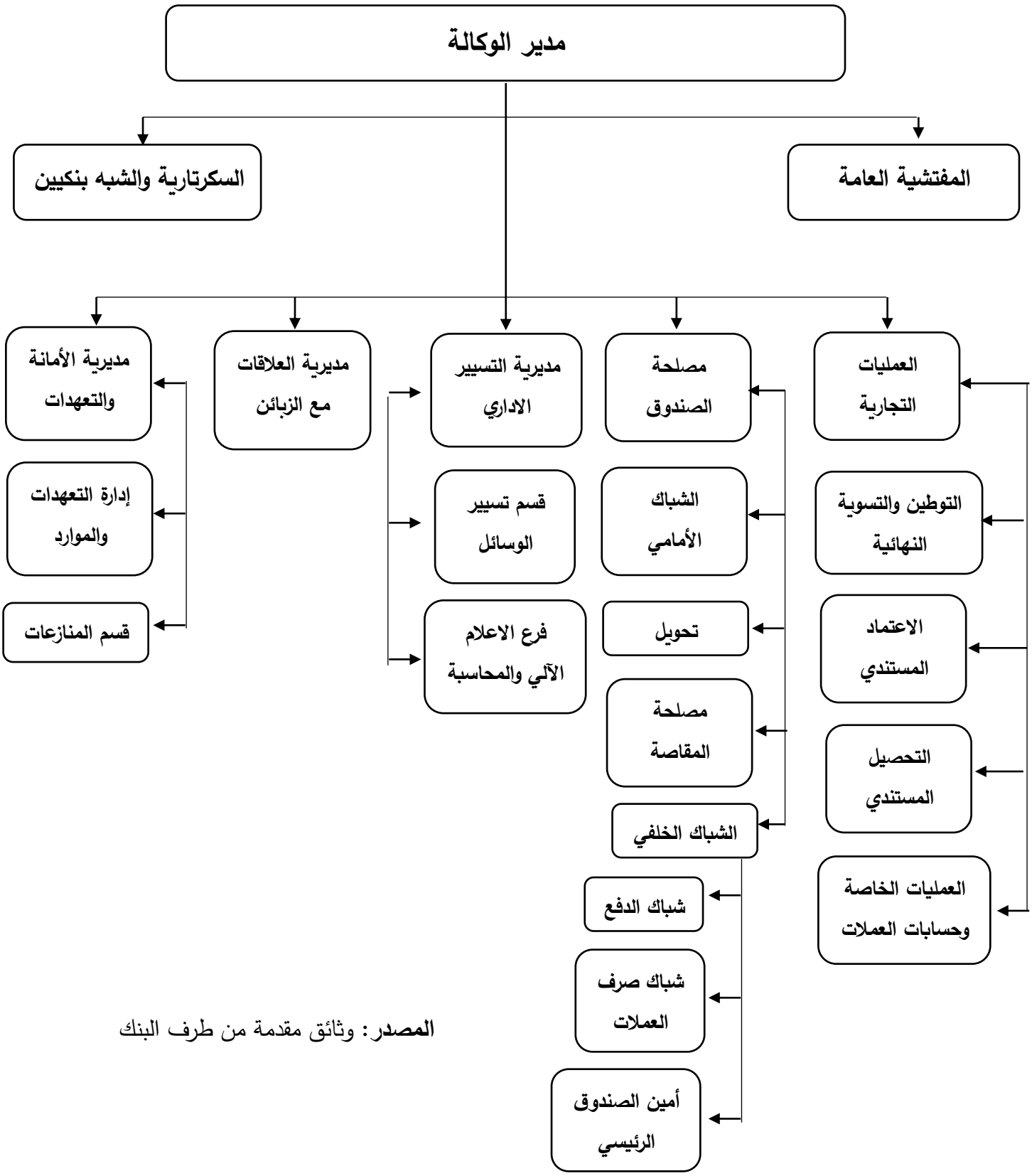

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: مهام مختلف مصالح الوكالة

تختلف مصالح الوكالة، وتبعا لذلك يختلف دور كل واحدة منها، فلكل مصلحة غرض ومهام معينة.

أولا: مصلحة القروض:

تمتلك مصلحة القروض مكانة هامة في كل وكالة بنكية، وتعتبر مهمة للمداخيل، وذلك لتكوين الأموال وتنمية الاستثمار ولهذا الغرض يجب أن تجهز المصلحة بالتنظيم الملائم والتوزيع العقلاني للمهام، وتختلف مصلحة القرض من وكالة الى وكالة.

ثانيا: مصلحة العلاقات الخارجية: تلعب المصلحة دورًا هامًا في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج، وذلك بـ:

- انجاز توظيف وتصفية الصادرات والواردات.
- فتح وإنجاز الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير.
- معالجة الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير.
- تنفيذ الاعتمادات المستندية المرسلة والمستقبلة.

ثالثا: مصلحة الصندوق والمحفظة:

1. **مصلحة الصندوق:** تزويد مصلحة الصندوق بالعمليات التي يطلبها الزبون في نفس الوكالة أو في شبكة البنك أو البنوك التي يتعامل معها، وللمصلحة علاقة وطيدة مع الزبائن، وهذه العملية حركة نقدية (إيداع، سحب) وأيضا حركة من حساب لحساب (تحويل، وضع تحت تصرف).
2. **المحفظة:** ويتمثل دور المحفظة فيما يلي:

- انجاز العمليات المتعلقة بالشبكات وأوامر الدفع للزبائن.
- تسيير ومعالجة التوظيفات.
- معالجة وتنفيذ تحويلات الزبائن.

- انجاز عمليات المقاصة Compensation والمقاصة عن بعد Télécompensation مع البنوك الأخرى، ومن بين المستندات المعالجة من طرف المصلحة الشيك Le Cheque، ويمكن تعريفه على أنه وسيلة للدفع ووثيقة مكتوبة يمكن للشخص المسمى الساحب أن يعطي أمر لموظف البنك المسمى المسحوب الذي توجد لديه أموال موجودة أو مسبقة بدفع بالاطلاع مبلغ من المال لنفسه أو حامل الشيك أو شخص ثالث هو المستفيد، وأنواعها تتمثل في:

✓ **الشيك البنكي:** وهو شيك مستخرج من دفتر الشيكات بالبنك بطلب من الزبون الذي يشتريه عن طريق خصم حسابه، والشيك غير قابل للإظهار ويحمل رمز البنك المسؤولة.

✓ **الشيك الموحد:** وهي الشيكات القديمة التي يمكن استعمالها فقط في إطار التعويض (لا يمكن تمريرها في جهاز الشيكات).

رابعا: مصلحة العلاقات مع الزبائن:

المكلفين بالزبائن هم أول من يتحدث مع الزبائن على مستوى الوكالة وتتمثل مهمتهم في:

- تقرير الدخل في العلاقة مع الزبائن وفقًا لتوجيهات إدارة الوكالة.
- القيام بتحليل الأخطار وإصدار إشعار مبرر لجميع مستويات الوكالة.
- القيام بتحليل مردودية الزبائن.
- القيام بتسيير ومتابعة القروض للموافقات المتحصل عليها.

المطلب الثالث: أهداف بنك الجزائر الخارجي – وكالة المسيلة (047)

من الواضح أن لكل بنك أهداف يسعى لتحقيقها ومخاطر يسعى لتجنبها، ونفس الأمر ينطبق على وكالة البنك الخارجي للمسيلة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. الأهداف المتعلقة بالخدمات المصرفية (أهداف إنتاجية)

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

- تحسين الخدمات المصرفية لتلبية رغبات الزبائن.
- دفع فوائد المشاركين في رأس المال وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تعدد الخدمات ووسائل الدفع.

2. الأهداف الاقتصادية:

- ترقية الإنتاج الوطني وتسويق المنتوج المحلي.
- تسهيل وتمويل العمليات التجارية الخارجية، وذلك من خلال منح قروض الاستيراد والتصدير.
- ترقية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والعالم الخارجي.
- تقديم ضمانات لكل المستوردين والمصدرين بالداخل والخارج وتزويد الطرفين بالمعلومات المتعلق بالتجارة الخارجية.
- منح قروض قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل للقطاع الخاص والعام.

3. الأهداف الاجتماعية:

من خلال السمعة الحسنة للبنك والمعاملة المقدمة للزبائن، وكذلك المساهمة في دعم الجوانب الاجتماعية كالمساهمة في التظاهرات والملتقيات العلمية.

المبحث الثالث: التسهيلات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري:

تعتمد التسهيلات البنكية في الجزائر أثناء دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من القروض المقدمة من البنك الخارجي الجزائري وتنقسم الى قروض حسب المدة الى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وحسب طبيعتها الى قروض استغلال وقروض الاستثمار والتي سنتطرق اليها من خلال هذا الفصل بالتفصيل.

المطلب الأول: قروض الاستغلال:

تنقسم قروض الاستغلال في البنك الخارجي الجزائري بدورها الى قسمين، قروض مباشرة وقروض بالإمضاء:

أولا: القروض المباشرة: تضم القروض المباشرة العديد من الأنواع نذكرها كما يلي:

1. **تسهيلات الصندوق:** يعتبر تسهيل الصندوق خط قرض يمتد الى سنة وللمؤسسة حق الاستفادة من قيمته لمدة 15 يوم كل شهر، بمعنى أنه خلال شهر يجب أن يتحول حساب المؤسسة الى مدين ثم يعود دائنا، ليعود ويسحب قيمة القرض في الشهر الموالي، وهذا خلال سنة، مثلا: (إذا تحصلت مؤسسة ما على تسهيل صندوق بقيمة معينة فإنه يتوجب عليها سحب المبلغ ب 15 يوم إعادته الى حسابها وليقوم بسحبه في الشهر الموالي وليس شرطا أن يكون السحب في 15 يوم الأول من الشهر بل يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية السحب في الأسبوع الثاني وتعيده في الأسبوع الثالث لتسحبه في الأسبوع الموالي، لأن مبدأ عمل تسهيل الصندوق هو إعادة المبلغ الى البنك لمدة 15 يوم) ويتراوح سعر الفائدة الذي يفرضه البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة (047) بين 9% و 9.75 % وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة تسهيلات الصندوق التي إستفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (6) قيمة تسهيلات الصندوق التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018-2020

العام	2018	2019	التغير2019/2018		2020	التغير 2020/2019	
			القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
عدد المؤسسات ص. م	8	3	-5	-%62.5	0	-3	-100
قيمة القرض	72300000	3000000	-69300000	-95.85	0	3000000	100-
المصدر: بيانات البنك الخارجي الجزائري- وكالة المسيلة 047					الوحدة	الدينار الجزائري	

نلاحظ من خلال الجدول أن تسهيلات الصندوق التي قدمتها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنخفاض سواءا من حيث عدد المؤسسات الممولة أو قيمة التسهيلات، ونشير هنا إلى أن البنك خلال عام 2018 قدم للصيادلة، 6 تسهيلات صندوق، وتسهيل واحد لإحدى المخابر، أما في عام 2019 فإن تسهيلات الصندوق كانت موجهة لصيدليتين، وهذا لكون أن الصيدلاني له قدرة كبيرة على التسديد وهذا نتيجة لحالات سابقة مماثلة تعامل معها البنك وكانت بمثابة شيك موقع.

2. **السحب على المكشوف:** يشبه السحب على المكشوف تسهيل الصندوق من حيث تحول حساب العميل الى مدين ويختلف عنه في كون أن تسديد قيمة المكشوف تكون في نهاية السنة ويفرض عليه البنك نفس سعر الفائدة أي يتراوح بين 9 % و 9.75 % ولا يوجد له حد أقصى بل يحدده البنك على أساس رقم الأعمال المصرح به هو الذي يسحب على أساس العمليات التي قام بها من خلال البنك، ويمنح في العادة لتجار الجملة والصيادلة، وكالات توزيع الأدوية، كما يقدم في بعض الأحيان للمقاولين والمخابر ... الخ ، وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة المكشوفات التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدد هذه المؤسسات.

جدول (7) قيمة السحوبات على المكشوف التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2018-2019

العام	2018	2019	التغير 2019/2018		2020	التغير 2020/2019	
			القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
عدد المؤسسات ص. م	1	5	+4	+400	10	+5	+100
قيمة القرض	8720000	18000000	+1860000	213.30	24900000	+6300000	+33.87

المصدر: بيانات البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة (047) **الوحدة** الدينار الجزائري

في قراءة أولية للجدول نلاحظ أن قيمة وعدد السحوبات على المكشوف في ارتفاع، حيث قدم البنك خلال عام 2019، 03 سحوبات على المكشوف للصيادلة، ومكشوف لمؤسسة تبيع أدوات الكهرومنزلية، وآخر لمصنع بلاستيك.

أما خلال عام 2020 قد استفادت من السحب على المكشوف وكالتين لبيع الأدوية، صيدلتين، مخبزة، مؤسستين لبيع الأدوات الكهرومنزلية، طبيب ومصنع حليب ومصنع بلاستيك.

3. **قروض الموسم:** كما أشرنا لها في الجانب النظري هي قروض تمنح للعملاء الذين تتميز أنشطتهم بالموسمية وتصل مدته الى سنة، وسعر الفوائد هو الآخر يتراوح بين 9

% و9.75 %، وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة القروض الموسمية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات.

جدول (8) قيمة القروض الموسمية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2018 و2020

العام	2018	2019	التغير 2019/2018		2020	التغير 2020/2019	
			القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
عدد المؤسسات ص. م	2	2	0	0	1	-1	_ 50
قيمة القرض	7800000	5000000	2800000	35.89	3000000	200000	+ 7.14
المصدر: بيانات البنك الجزائري الخاري –وكالة المسيلة 047					الوحدة	الدينار الجزائري	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البنك قدم خلال ثلاث سنوات 05 قروض موسمية خاصة بمنتجات معينة تناسب وطبيعة المنطقة وهذا خلال موسم معين يتماشى وطبيعة المنطقة الفلاحية إلا أن البنك في عام 2020 خفض من عدد القروض الموسمية لكونها اغلبها عجز أصحابها عن التسديد (قروض متعثرة) وقد علمنا من مصادر من البنك على عزوف هذا الأخير عن تقديم القروض الموسمية في الثلاثي الأول من سنة 2021.

4. **تسبيق على وضعية المشروع:** يمنح البنك هذه القروض للمشروعات قيد التنفيذ بمعنى أنه تم إنجاز جزء منها ويحتاج صاحب المشروع الى السيولة ليكمل إنشاء المشروع، وعليه أن يحضر وثيقة ما تم إنجازه من المشروع، ويجب أن توقع هذه الوثيقة من قبل كل صاحب المشروع والمهندس، المحاسب المكلف بالتسديد (قابض البلدية، الخزينة ...الخ)، وتبلغ قيمة هذا القرض 80 % كحد أقصى من قيمة ما تم إنجازه من المشروع، اما في حالة ما إذ لم يوقع عليها المهندس فإن القرض يعتبر خطيرا، ويمنحه البنك إذا كان العميل معروف لدى البنك، ولكن قيمة القرض تكون أقل من قيمته في الحالة السابقة.

5. **تسبيق على السلع:** في هذه الحالة يقوم البنك بتقديم قرض للعميل مقابل رهن بضائع يمتلكها موجودة في مخازن الدولة، ومبلغ القرض يكون أقل من قيمة البضاعة تفاديًا

للإخطار التي قد تتعرض لها البضاعة (تلف، تقادم..)، ووثيقة Warran التي تثبت ملكية العميل، تبقى في حوزة البنك حتى يضمن حقه في البضاعة لأن سعر العميل تبقى في حوزة البنك حتى يضمن حقه في البضاعة لأن العميل لا يمكنه أن يخرج البضاعة من المخازن الا بوجود هذه الوثيقة (سعر الفائدة محصور بين 9% -9.75 %).

6. **تسبيق على الفواتير:** في هذه الحالة يقوم البنك بتسديدة قيمة الفواتير للبضائع، بدلا من المشتري قبل تاريخ الاستحقاق مقابل سعر الفائدة متغير حسب المدة الفاصلة وتاريخ التسبيق، ويشترط أن تكون هذه الفواتير مؤكدة (Viser) من قبل الجهة المشرية، والتي تكون في معظم الحالات هيئة إدارية تابعة للدولة كالمدارس والجامعات والبلديات...الخ، ولقد قدم البنك خلال السنوات الثلاث الماضية تسبيق على الفواتير لأحد المصانع بقيمة 500000 دج.

7. **تسبيق على السندات:** يقدم البنك هذا التنسيق سواءا على السندات لحاملها أو السندات الاسمية، وتكون قيمة القرض أقل من قيمة السند، ويقدم العميل السندات كرهن للبنك ليضمن هذا الأخير تسديد قيمة التسبيق وتفرض سعر الفائدة يختلف باختلاف المدة الفاصلة بين تاريخ التسبيق، وتاريخ استحقاق السندات، وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة التسبيقات على السندات التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسط وعدد هذه المؤسسات.

جدول (9) قيمة التسبيقات على السندات التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018-2020

العام	2018	2019	التغير 2019/2018		2020	التغير 2020/2019	
			القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
عدد المؤسسات ص. م	1	1	+ 1	+100	2	+1	+100
قيمة	2000000	2000000	2000000	+100	6000000	40000000	+ 200

القرض							
المصدر: البنك الجزائري الخارجي –وكالة المسيلة 047					الوحدة	الدينار الجزائري	

من خلال الجدول نلاحظ ن البنك قدم خلال عام 2020 تسبيق على السندات ونشير هنا الى أنهما كانا موجهين لوكالة بيع الأدوية ومؤسسة لبيع الأدوات الكهرومنزلية وهذا راجع الى ان البنك يسعى من خلال السياسة الاقراضية الخاصة به لتوجيه مختلف معاملاته مع الزبائن من ذوي الجدارة الائتمانية المالية، وهذا قائم بطبيعة الحال على خبراته السابقة التجارية في الميدان مستندا في ذلك الى مجموعة من التقنيات والنسب المالية الكفيلة بتحديد سياسته الافتراضية.

ثانيا: القروض بالامضاء: تنقسم القروض بالإمضاء الى:

1. **تسبيقات على الصفقات العمومية:** وتنقسم هي الأخرى الى:

أ. **كفالة الاكتتاب:** يشترط على المشاركين في مناقصة ما احضار كفالة من البنك بقيمة 1% من قيمة المشروع كحد أدنى، وفي حالة خسارة المناقصة فإنه يجب على العميل بإحضار وثيقة رفع اليد من البنك وترفع الحجز على المبلغ، ويحصل البنك على نسبة 0.25 % من قيمة المبلغ المحجوز كل ثلاثة أشهر، تصل مدة الكفالة الى سنة، ويمكن أن تكون قيمتها مناصفة بين البنك والمؤسسة، لكن في هذه الحالة يحصل البنك على فائدة تقدر ب 0.5 % من قيمة مساهمته، وفي حالة فوز المؤسسة بالمناقصة، ثم تتخلى عنها فإنها لا تتمكن من استرجاع قيمة الكفالة ، وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة الكفالات التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد من هذه المؤسسات.

الجدول (10) قيمة الكفالات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2020/2018

العام	2018	2019	التغير 2019/2018		2020	التغير 2020/2019	
			القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
عدد المؤسسات ص. م	6	4	- 2	-33.33	3	-1	-25
قيمة القرض	33800000	4500000	29300000	86.68	3000000	1500000	-33.33

تشير الأرقام الواردة في الجدول الى أن عدد وقيمة الكفالات التي قدمها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض حيث كانت جل هذه الكفالات موجهة لأصحاب مؤسسات البناء، وهذا راجع الى الذهنية السائدة حاليا بين أفراد المنطقة بصورة خاصة على اعتبار أن العقار أفضل سبيل للمتاجرة به لأنه من خلاله يمكن حفظ قيمة النقد.

ب. **كفالة اقتطاع الضمان:** تشترط الهيئة صاحبة المشروع عند نهاية أشغال المشروع على منفذ المشروع احضار كفالة من البنك وتسمى هذه الكفالة كفالة اقتطاع الضمان لانها موجهة لتغطية العيوب التي قد تظهر على المشروع بعد انتهاء الاشغال منه وتسليمه الى هيئة صاحبة المشروع، وتصل مدتها الى سنة ونسبتها 5% من قيمة المشروع ويحصل البنك في المقابل على فائدة تقدر ب 0.25 % كل ثلاثة أشهر وعلى المستفيد من الكفالة بإحضار وثيقة تثبت رفع اليد (La main lever) من البنك بعد سنة في حال لم تظهر عيوب على المشروع، أما في حالة العكس فإن البنك يدفع قيمة 5 % التي تعهد بها لكفالة المشروع .

ج. **كفالة حسن التنفيذ:** يمنح البنك كفالة لضمان بدء المؤسسة في تنفيذ المشروع وفق معايير المتفق عليها، مدتها تصل الى سنة وقيمتها 5% من قيمة المشروع.

د. **الضمان الاحتياطي:** هو التزام من قبل البنك يضمن به عميله بأنه سيسدد قيمة الأوراق التجارية لطرف آخر مثلا: زبون عند BEA قام بعملية تجارية من زبون في بنك آخر وتمت العملية بينهما بأوراق تجارية، ويشترط البائع على الزبون بنك الفلاحة والتنمية الريفية ضمان احتياطي هذا البنك لعملية قرض بنسبة 10 % من قيمة الكمبيالة التي يشترط فيها أن تكون مؤكدة، ويفرض البنك سعر الفائدة يقدر ب2.5 %من قيمة الكمبيالة في حالة عدم تجميد المبلغ، وفي حالة تجميد المبلغ يكون سعر الفائدة أقل من ذلك ويختلف بإختلاف قيمة الضمان.

وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة الضمانات الاحتياطية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المؤسسات.

جدول (11) قيمة الضمانات الاحتياطية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018-2020

العام	2018	2019	التغير 2019/2018		2020	التغير 2020/2019	
			القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %
عدد المؤسسات ص. م	0	0	0	0	3	+3	/
قيمة القرض	0	0	0	0	60000000	60000000	/
المصدر: بيانات البنك الخارجي الجزائري-وكالة المسيلة 047					الوحدة	الدينار الجزائري	

يبين لنا الجدول أن البنك لم يقدم أية ضمانات احتياطية خلال عام 2018-2019، في حين قدم عام 2020 ثلاثة ضمانات لمؤسستين لبيع الأدوات الكهرومنزلية.

المطلب الثاني: قروض الاستثمار:

هو كل القروض التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري من أجل الاستثمار في المشاريع المتعددة، وعادة تكون ذات أجل قصير أو متوسط حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، كما أن هذا النوع من القروض يقلل من المخاطر التي تواجه البنك ومن الشروط التي يضعها البنك في هذا النوع من القروض عدم تجاوز السقف للقرض الواحد بمليار وخمسمائة مليون سنتيم حتى لا يقع ال B في حالة السحب على المكشوف.

أولا: شروط منح قروض الاستثمار

يمكن أن نورد أهم شروط منح القروض للاستثمار كما يلي:

- أن تساهم المؤسسة في قيمة المشروع بنسبة أدناها 30 % من قيمة المشروع.
- تقديم ملف كامل يستوفي جل الوثائق التي يطلبها البنك والمتمثلة في الوثائق الإدارية والتقنية والوثائق الاقتصادية المالية، وأخيرا الوثائق المحاسبية والضريبية.
- تقديم ضمانات تفوق قيمة القرض، أي نسبة تغطيته الضمانات للقروض تفوق 100%.

- تأمين متعدد الأخطار لكل الضمانات لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التأمين بتعويض قيمة الأضرار للبنك.

ثانيا: الوثائق المكونة لملف قرض الاستثمار: تنقسم هذه الوثائق الى:

1. **الوثائق الإدارية**: تشمل ما يلي:
   - طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض أو ممثل المؤسسة.
   - وثيقة التسجيل لدى APSI وتصريح الحصول على الامتيازات الضريبية التي تقدمها.
   - نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين.
   - نسخة من BOAL (Buhtetin official des annonnce légales)
   - نسخة من عقد الايجار أو الملكية لمحل المشروع.
2. **الوثائق التقنية**: تشمل ما يلي:
   - تصريح البناء.
   - تقديم مخطط تنفيذ المشروع.
   - تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض المشاريع.
3. **الوثائق الاقتصادية والمالية**: وتشمل ما يلي:
   - دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
   - الفواتير الشكلية أو عقد تجاري بين التجهيزات التي تم شراؤها محليا.
4. **الوثائق (المحاسبية والضريبية)**: تشمل ما يلي:
   - الميزانيات الثلاث الأخيرة وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات.
   - الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات الأخيرة.
   - الوثائق الضريبية وشبه الضريبية لأقل من ثلاثة أشهر بالنسبة للمؤسسات التي بدأت نشاطها، وتصريح بالوجود للمؤسسات التي في طور الإنجاز.
   - شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية.

المطلب الثالث: الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري.

يعتبر الاعتماد المستندي من أحد وظائف البنك الخارجي والمتمثلة في عمليات تمويل التجارة الخارجية، فهو يعمل قدر الإمكان على جلب أكبر قدر من المتعاملين في هذا الميدان لأنه يعتبر مصدرا لداخله وأرباحه.

أولا مراحل سير تقنية الاعتماد المستندي على مستوى وكالة المسيلة (المسيلة 047)

حتى نوضح العملية قمينا بإنشاء مخطط سير تقنية الاعتماد المستندي على مستوى وكالة 047.

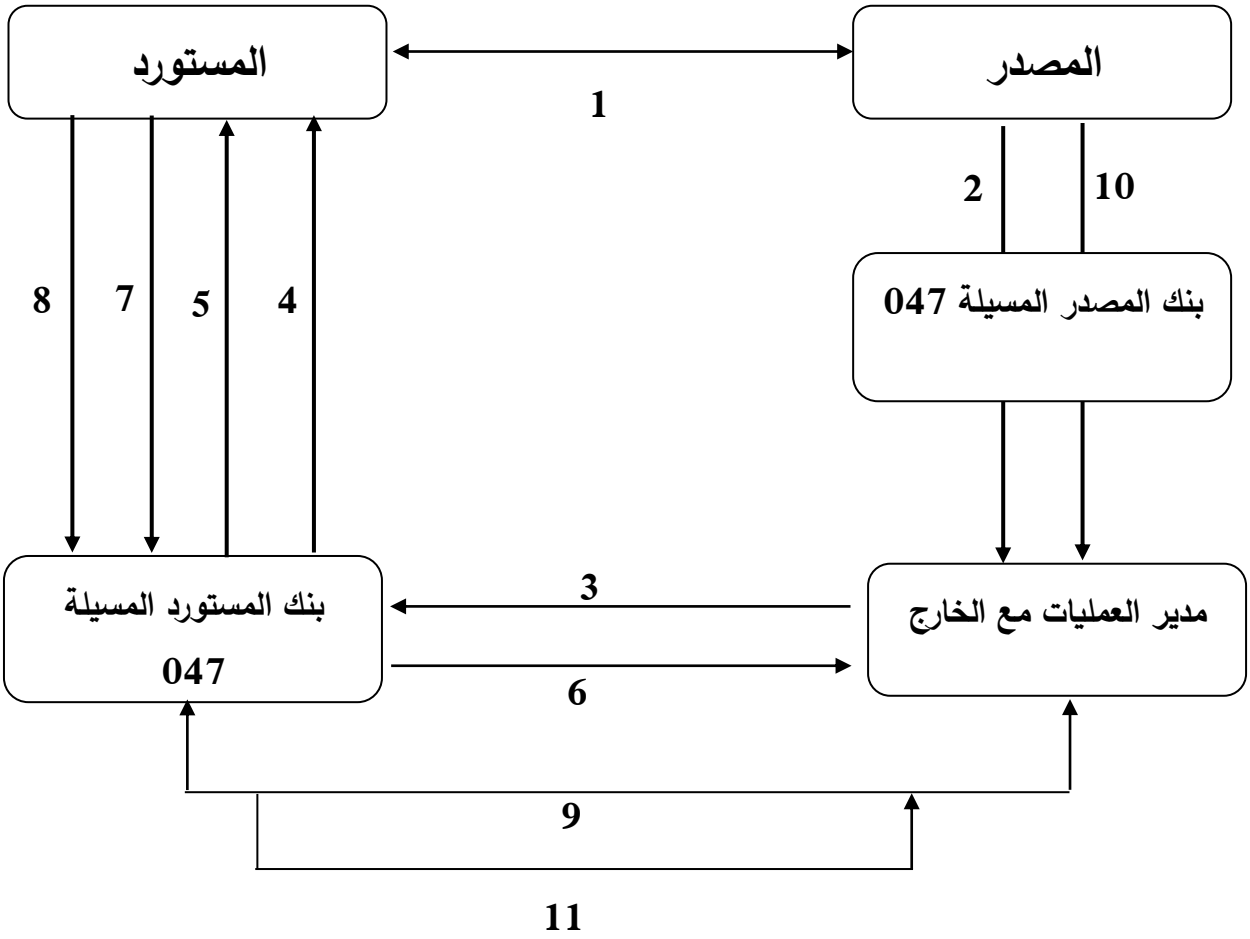

الشكل (2) مخطط سير تقنية الاعتماد المستندي على مستوى وكالة 047

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

- **شرح المخطط:**

1. بعد الاتفاق بين طرفي التبادل التجاري (المصدر والمستورد) على بضاعة معينة يرسل المصدر (المستفيد) الفاتورة الأولية للمستورد (Facture Ptoforma) التي يتوجه بها الى بنكه BEN
2. يطلب المستورد من بنكه فتح اعتماد لصالحه، وذلك بعد تقديم المستورد لبنكه ملفه الإداري (Dossier juridique) والفاتورة الأولية.
3. يقوم البنك المستورد BEA بتحويل كل المستندات الى بنك المصدر عن طريق شبكة سويفت SWIFT.
4. يقوم نفس البنك بتحويلها للمصدر عن طريق شبكة سويفت.
5. يقوم المستفيد بإرسال لبنكه (بنك المصدر) يتضمن القبول.
6. يقوم البنك بإرسال لبنكه شهادة القبول Accué de reception لبنك المستورد عن طريق سوبفت.
7. ثم يقوم المصدر بارسال لبنكه يحتوي على السندات (Présention documonts conferment) وهي فاتورة تجارية وسند الشحن ومختلف الوثائق اللازمة.
8. يطلب المصدر من بنكه التسديد له البضاعة (Demande de paiement).
9. يقوم بنك المصدر بارسال المستندات الى بنك المستورد عبر (Par coueeier DHL)، ليقوم بنك المستورد بتوجيهها نحو المستورد في نفس الوقت يطلب البنك المصدر من بنك المستورد تسديد البضاعة عن طريق سويفت.
10. بعد اطلاع المستورد على وصول بضاعته بأمان وبنفس المواصفات المتفق عليها بينه وبين المصدر يقوم بتبليغ بنكه.
11. ليقوم بنك المستورد بتسديد ثمن البضاعة لبنك المصدر عن طريق سويفت ثم يقوم بنك المصدر بتسليم المصدر ثمن البضاعة

ثانيا: انجاز وتنفيذ الاعتماد المستندي:

تم عملية فتح الاعتماد لدى وكالة المسيلة في قسم الاعتمادات المستندية بمصلحة التجارة الخارجية ويجب تقديم الوثائق التالية:

- الفاتورة الشكلية FACTUR PRIRMA.
- طلب فتح الاعتماد DEMA NDE D`OUVERRTURE DE CRIDIT DOCUME NTAIRE

ويحتوي على العناصر التالية.

- ✓ رقم الحساب الخاص بالمستورد.
- ✓ اسم وعنوان البنك.
- ✓ إسم وعنوان المصدر الشركة ذات المسؤولية المحدودة للاستيراد والتصدير.
- ✓ مدة الصلاحية الخاصة بالاعتماد 180 يوم.
- ✓ العقد.
- ✓ قيمة الاعتماد EURO.
- ✓ طريقة تحقيق الاعتماد CRF.

ويتضمن الوثائق كذلك:

- ❖ الفاتورة التجارية: 04 نسخ أصلية ويجب أن تحمل توقيع المصدر.
- ❖ سند الشحن: 03 نسخ لأمر بنك الجزائر الخارجي قابل لإظهار لصالح المصدر، وهي الوثيقة أو المستند التي تثبت واقعة شحن البضاعة، وتعد سند ملكية للبضاعة ويذكر فيها البيانات التالية:

- إسم ميناء الشحن في بلد المورد.
- إسم ميناء التفريغ في بلد المستورد.

- نوع البضاعة بشكل موجز معدات وأدوات البناء.
- عدم الحاويات.
- الحجم.
- الوزن الصافي للبضاعة.

❖ شهادة المطابقة (شهادة المعاينة): تصدر شهادة المعاينة عن طريق شركات متخصصة بمجال المعاينة والتفتيش، حيث تقوم هذه الشركات بمعاينة البضاعة وفحصها قبل الشحن مباشرة ولا يجوز أن تتم عملية المعاينة في مخازن المصدر حيث بإمكانه تغيير البضاعة بعد معاينتها وتتم عادة المعاينة بإختيار عينة عشوائية من البضاعة التي سيتم شحنها وتقدم شركة المعاينة شهادة تسمى معاينة تبين فيها حالة البضاعة التي تم معاينتها وتعتبر هذه الشركة ضرورية وخاصة في حالة عدم وجود الثقة بين المستورد والمصدر، حيث أن وجود الشهادة يعطي الثقة للمشتري بأن البضاعة المشحونة تطابق البضاعة المطلوبة في الاعتماد من حيث النوعية والمواصفات هذا بالإضافة الى اطمئنان المشتري عن حالة البضاعة قبل الشحن مباشرة.

❖ شهادة وزن وكمية السلعة: تطلب هذه الشهادة في الاعتمادات التي تعتمد بضاعتها على الوزن.

❖ شهادة المنشأ: وتتضمن وصف لنوعية السلعة ومكان صناعة هذه السلعة، وتكون مختومة ومؤشر عليها من طرف غرفة البضاعة.

❖ شهادة المرقبة والجودة: هي شهادة تثبت أن البضاعة ذات جودة وتتوفر فيها مختلف المعايير الدولية الأوربية.

❖ الفاتورة النهائية: هي عبارة عن فاتورة تتضمن وصفا للبضاعة المستوردة من حيث الكمية وسعر الوحدة وكذا المبلغ الإجمالي للصفقة.

ويقوم المصدر المستندات المطلوبة لبنكه الذي يقوم بدوره بمراجعتها ومطابقتها مع الشروط المتفق عليها ثم يرسلها للمديرية العامة بالجزائر العاصمة التي بدورها تفحصها.

ومنه يضع ختم التوطين في الفاتورة النهائية ويمضي المستورد على وثيقة رفع التخفيضات أي المستندات المطلوبة كاملة لا يوجد بها نقائص، وهذا عند استدعاء العميل من طرف وكالة BEA المسيلة لحصوله على وثيقة يصرح فيها أنه موافق على كل ما جاء من طرف المصدر، وبعد مطابقة المستندات لشروط الاعتماد ومختلف العمولات المتعلقة بحساب المستورد.

وبعدها يتوجه المستورد بهذه المستندات الى وكيل العبور الذي بدوره يستلم المستندات ويثبت الاستلام الفعلي للبضاعة بعد القيام بإجراءات التحصيل الجمركي على مستوى إدارة الجمارك (التصريح الجمركي) D10 الذي يدل على دخول البضاعة الى التراب الوطني وهذه الوثيقة تثبت الاستلام الفعلي للبضاعة ويسلمه لبنك الجزائر الخارجي، فيما بعد يتلقى بنك الجزائر الخارجي لوكالة المسيلة اشعار بالدفع يثبت قبض المورد لمبلغ الصفقة المتفق عليها في العقد.

خلاصة الفصل:

يقوم البنك الخارج الجزائري بدور هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الخارج وكسب ثقة المؤسسات والزبائن وحسن التسيير ومن خلال هذا الفصل قمنا بإجراء دراسة تطبيقية للبنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة (047) ، حيث توصلنا لمجموعة من النتائج من بينها أن البنك الخارجي الجزائري يقوم بتقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى تركيزه على القروض قصيرة الأجل التي تعد أقل مخاطرة من قروض الاستثمار طويلة الأجل.

من خلال الدراسة تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بإهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية، ونسب معتبرة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وتلعب دورا هاما في التنمية الشاملة ، وذلك من خلال ما تتميز به من خصائص التي أهلتها لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، ليتم بعدها إبراز أهمية هذه المؤسسات في الدول النامية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لما حققته من نجاح كبير بمساهمتها في تحقيق معدلات نمو عالية ولما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة فإن الدول أولت لها عناية خاصة من خلال التسهيلات البنكية المقدمة لها .

وقد حاولنا معالجة هذه الإشكالية من كافة جوانبها عبر الفصول التالية، بدءًا باستعراض لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإبراز أهم الخصائص التي تتمتع بها، وكذلك أهميتها ومرورًا الى ماهية التسهيلات البنكية وأنواعها بالإضافة الى التسهيلات كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في بناء اقتصاد كل الدول، وذلك من خلال المساهمة في تطور التنمية والابتكار وتوفير فرص الشغل وتحقيق معدلات نمو عالية، ورفع الدخل اليومي.
- صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لإختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين للخصوصيات التي تتسم بها كل دولة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة.
- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة لاسيما الخاصة بها والسبب يعود الى خصائصها التي تميزها منها سهولة التسيير والتحكم فيها.

- إن تمويل المؤسسات في الوقت المناسب يجنب من إفلاسها حيث تختلف أنواع القروض باختلاف حاجاتها التمويلية.
- تنوع التسهيلات الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار.
- توجه البنوك في الوقت الراهن الى قروض الاستغلال (قصيرة الاجل) على قروض الاستثمار (طويلة الأجل) لانخفاض المخاطر في القروض قصيرة الاجل.
- تنوع مصادر تمويل هذه المؤسسات وهذا للاستجابة الى مختلف متطلباتها المالية كتقديم منح وقروض بدون فوائد ، وذلك من أجل إنجاحها ومساعدتها.

التوصيات:

- تقديم تسهيل الضمانات المطلوبة للقروض بالنسبة للمؤسسات التي غالبا ما لا تتوفر لها بالنظر الى محدودية مواردها المالية وأصولها العقارية والاستثمارية ومراجعة أسعار الفائدة للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الالتزام بمراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنك الخاصة بما يتعلق بالضمانات المطلوبة.
- على البنك التعاون مع الأجهزة التي تهتم بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثرة.
- على البنك الشعور بمسؤوليته اتجاه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين استراتيجية خاصة لتمويلها.

- **آفاق البحث:**

- إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في جذب أنواع التمويل.
- مساهمة برنامج مبدأ في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2011

ثانيا: الكتب:

- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017
- جميل سالم الزايدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، ط 1، عمان، 1999
- حسين توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2009
- حلوش كمال، تمويل الاستثمارات، علوم اقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة تلمسان، 2009
- رابح خوني، رفيق حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2008
- شاكر القروبني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1992
- شاكر القروبني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2000
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000
- عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003
- عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن
- محمد محمود المكاوي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2018
- مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتوثيق والتوريدات، مصر، طبعة 2007
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2007

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

- خالد طالبي، دور القروض الايجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص 02
- خلود رائد يوسف، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2017
- سمية قيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحد من ظاهرة البطالة-دراسة بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2009-2010
- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة لجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004
- عواش سفيان & طبيش ياسر، دور التحليل المالي في قياس خطر القروض في البنك، دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، المجمع الجهوي للاستغلال، جيجل مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2016-2017
- عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008
- لوكادير صالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012

رابعا: المجلات والملتقيات:

- إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2004
- سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية، في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011
- عمار شلابي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5 ماي 2010

- مباركي محمد الهادي، المؤسسة الصغيرة المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 1999
- محمد أمين بربري، عبد المجيد موازين، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مدخلة ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر، 2017

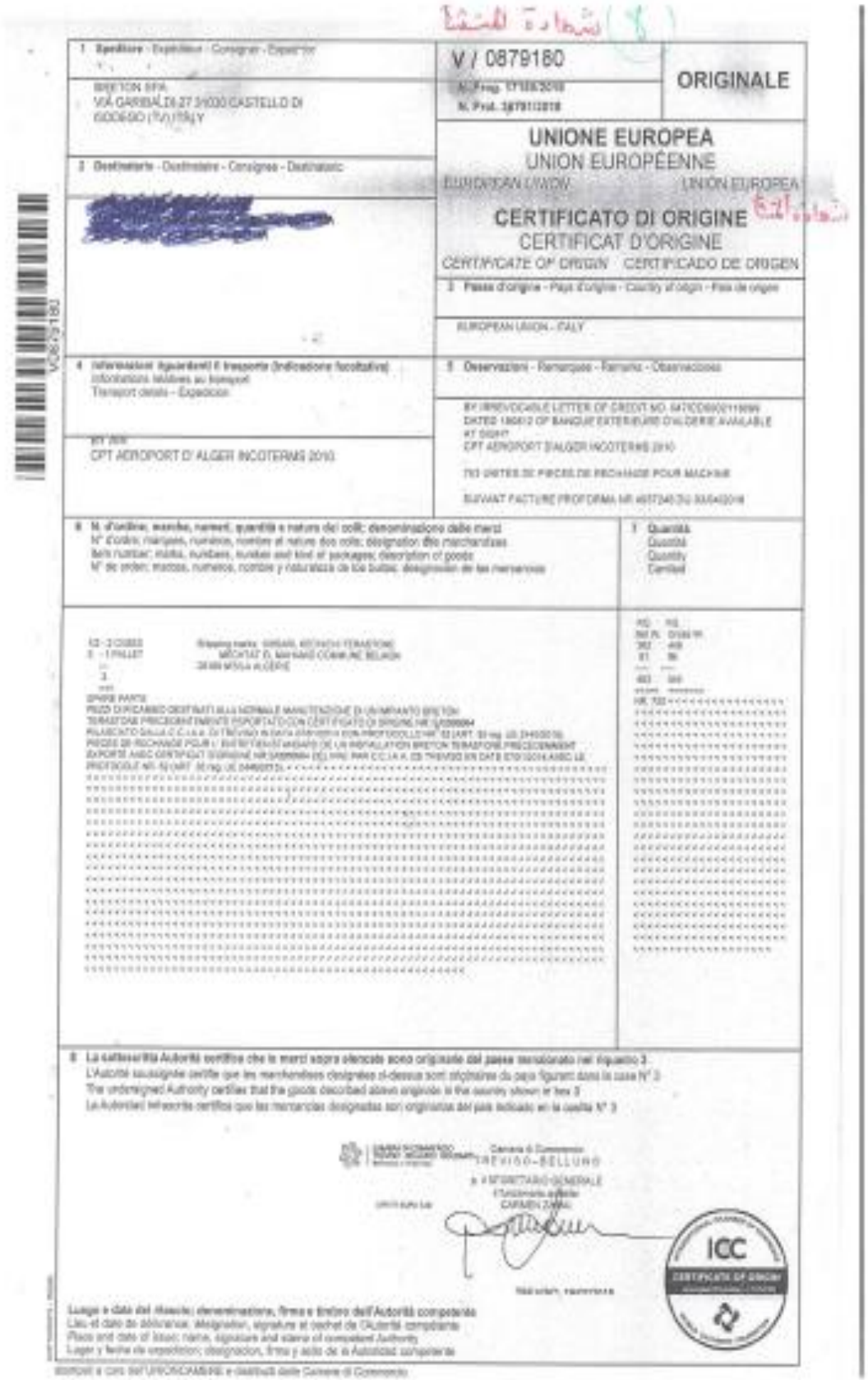

V / 0879180

ORIGINALE

UNIONE EUROPEA
UNION EUROPÉENNE
EUROPEAN UNION — UNIÓN EUROPEA

CERTIFICATO DI ORIGINE
CERTIFICAT D'ORIGINE
CERTIFICATE OF ORIGIN — CERTIFICADO DE ORIGEN

1 Speditore - Expéditeur - Consignor - Exportador

BRETON SPA
VIA GARIBALDI 27 31030 CASTELLO DI GODEGO (TV) ITALY

2 Destinatario - Destinataire - Consignee - Destinatario

[redacted]

3 Paese d'origine - Pays d'origine - Country of origin - País de origen

EUROPEAN UNION - ITALY

4 Informazioni riguardanti il trasporto (indicazione facoltativa)
Informations relatives au transport
Transport details - Expedición

CPT AEROPORT D' ALGER INCOTERMS 2010

5 Osservazioni - Remarques - Remarks - Observaciones

BY IRREVOCABLE LETTER OF CREDIT NO. M7CC0902211696
DATED 18/02 OF BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE AVAILABLE
AT 0/24/7
CPT AEROPORT D'ALGER INCOTERMS 2010

700 UNITES DE PIECES DE RECHANGE POUR MACHINE

SUIVANT FACTURE PROFORMA NR 4937340 DU 03/04/2018

6 N. d'ordine; marche, numeri; quantità e natura dei colli; denominazione delle merci
N° d'ordre; marques, numéros; nombre et nature des colis; désignation des marchandises
Item number; marks, numbers; number and kind of packages; description of goods
Nº de orden; marcas, números; cantidad y naturaleza de los bultos; designación de las mercancías

7 Quantità
Quantité
Quantity
Cantidad

02 - 2 CASES
1 - 1 PALLET

SPARE PARTS
PIECES DE RECHANGE POUR L'ENTRETIEN NORMAL DE LA MACHINE BRETON
TERMOFORMEUSE PRECEDEMMENT EXPORTEE AVEC CERTIFICAT D'ORIGINE NR [redacted]
PACKING LIST DU [redacted]
PIECES DE RECHANGE POUR L'ENTRETIEN NORMAL DE LA MACHINE BRETON TERMOFORMEUSE PRECEDEMMENT EXPORTEE AVEC CERTIFICAT D'ORIGINE NR [redacted]
PACKING LIST DU [redacted]

8 La sottoscritta Autorità certifica che le merci sopra elencate sono originarie del paese menzionato nel riquadro 3
L'Autorité soussignée certifie que les marchandises désignées ci-dessus sont originaires du pays figurant dans la case N° 3
The undersigned Authority certifies that the goods described above originate in the country shown in box 3
La Autoridad infrascrita certifica que las mercancías designadas son originarias del país indicado en la casilla N° 3

CAMERA DI COMMERCIO TREVISO-BELLUNO
IL SEGRETARIO GENERALE
CARMEN ZANNI

ICC CERTIFICATE OF ORIGIN

Luogo e data del rilascio; denominazione, firma e timbro dell'Autorità competente
Lieu et date de délivrance; désignation, signature et cachet de l'Autorité compétente
Place and date of issue; name, signature and stamp of competent Authority
Lugar y fecha de expedición; designación, firma y sello de la Autoridad competente

[redacted]

(1)

[redacted]
ALGERIA
Tel [redacted] Fax [redacted] Email [redacted]

فاتورة شكلية

[redacted]
ALGERIA

FACURE PROFORMA	4057246	03.04.2018
125707		EUR

CPT AEROGARE ALGER

Sales

100% PAIEMENT PAR LETTRE DE CREDIT A VUE, BIEN SUR BANQUE ITALIENNE

S-10 SEMAINES DE CONFIRMATION DE COMMANDE

Your Reference / 01.12.2017

DEAR SIR,

AS PER YOUR REQUEST PLEASE FIND HEREWITH OUR OFFER FOR THE SUPPLY OF SPARE PARTS.
KINDLY NOTE THAT:
- TO PLACE YOUR ORDER FOR SPARE PARTS A WRITTEN ORDER CONFIRMATION MUST BE SENT, BY WHICH YOU ACCEPT THE SUPPLY CONDITIONS
- THE PRICES IN THIS OFFER STAND VALID FOR 60 DAYS AS OF TODAY'S DATE

10	C 73089451	DECELERATOR o 0921035042	NR	2,00	102,74	205,48
	C 73089451 AMMORTISSEUR					
20	1525-1456	ANTI-WEAR PLATE for UPPER GUIDE	NR	4,00	882,00	3.360,00
	1525-1456 BAGUE ANTI-USURE					
30	1860-0402	ROUND BELLOW	NR	6,00	95,64	299,84
	1860-0402 SOUFFLET					
40	1525-1032	BELLOW	NR	2,00	53,78	107,56
	1525-1032 SOUFFLET					
50	1526-1102	TOOTHED BELT TYPE DNA 40	NR	2,00	2.123,36	4.246,72
	1526-1102 COURROIRE CRANTEE					
60	1526-1661	FLAT BELT type DNA-606	NR	2,00	706,37	1.412,74
	1526-1661 COURROIRE PLAN					
70	BA91-1001	PULLEY	NR	2,00	215,01	430,14
	BA91-1001 POULIE TRANSMISSION					
80	BA91-1003	PULLEY	NR	1,00	203,73	203,73
	BA91-1003 POULIE MOTEUR					
90	BA91-1804	PULLEY	NR	1,00	250,38	250,38
	BA91-1804 POULIE CONDUIT					
100	BA91-1808	CRANKSHAFT	NR	1,00	145,00	145,00
	BA91-1808 ARBRE MOTEUR					
110	FP14-0307	FLANGE	NR	4,00	62,90	251,64
	FP14-0307 FLASQUE LATERAL POULIE					
120	C 33761099	FRICTION JOINT ROBA-mir type 121.110 GR	NR	1,00	209,44	209,44
	C 33761099 EMBRAYAGE					
130	CT0060039	TOOTHED BELT L= 33 AT10/600 A= 60	NR	2,00	39,16	78,32
	CT0060039 COURROIRE CRANTEE					

[redacted]

Page 1 of 3

[redacted]

[redacted]
LA
Tel. [redacted] Fax [redacted] Email [redacted]

FACURE PROFORMA	4067246	03.04.2018
125707		EUR

CPT AEROGARE ALGER

Sales

[redacted]
ALGERIA

100% PAIEMENT PAR LETTRE DE CREDIT A VUE. EMIS SUR BANQUE ITALIENNE

3-10 SEMAINES DE CONFIRMATION DE COMMANDE

Your Reference : 07.12.2017

140	BA89-3103	SLEEVE	NR	8,00	57,68	463,04
	BA89-3103 MANCHON EN CUIVRE					
130	BA89-3105	SPACER	NR	8,00	1,28	10,24
	BA89-3105 ENTRETOISE EN CAOUTCHOUC					
180	C 3391208	COMPRESSION SPRING d= 2,5 Dm= 32 Lo= 110	NR	8,00	34,61	276,88
	C 3391208 RESSORT					
170	C 73290011	ELASTIC SINGLE ACTUATOR 1923-66-100A	NR	1,00	328,88	328,88
	C 73290011 ACTUATEUR ELASTIQUE EN PLASTIQUE ET CAOUTCHOUC					
180	C 73290104	DOUBLE ELASTIC ACTUATOR 1922-16-100	NR	1,00	332,84	332,84
	C 73290104 ACTUATEUR ELASTIQUE EN CAOUTCHOUC					
190	7321-3453	PIN	NR	1,00	09,70	09,70
	7321-3453 PIN CENTRAGE DEPO ROTATIVE					
200	C 85008033	GUIDE BUSH WITH NECK M.M. 16x12 DIN 172A	NR	2,00	4,56	9,12
	C 85008033 BAGUE GUIDE					
210	7321-8328	CYLINDER BELLOW	NR	6,00	57,14	342,84
	7321-8328 SOUFFLET CILINDRIQUE					
220	7321-1323	GUIDE BELLOW	NR	6,00	113,72	682,32
	7321-1323 SOUFFLET					
230	7321-8343	CYLINDER BELLOW	NR	4,00	58,00	232,00
	7321-8343 SOUFFLET					
240	7321-8344	ROUND BELLOW	NR	4,00	120,88	483,96
	7321-8344 SOUFFLET					
250	C 33309778	TOOTHED BELT RPP-8 L= 1520 2= 840	NR	2,00	175,82	351,64
	C 33309778 COURROIE CRANTEE					
260	C 31933238	GUARN Pilsp 95x111x8,3 SINTER H-TPU ATP >	NR	4,00	80,87	359,88
	C 31933238 JOINTE					
270	7323-6808	SCRAPER	NR	2,00	634,50	1.269,00
	7323-6808 RACLETTE					
280	7323-6814	SCRAPER	NR	8,00	130,68	1.045,44
	7323-6814 RACLETTE					
290	7321-7725	ANELLO INTERNO	NR	2,00	337,84	675,68
	7321-7725 ANNEAU INTERIEUR					

[redacted]

Page 3 of 6

[redacted]

[redacted]

FACURE PROFORMA | 4057246 | 03.04.2018

125707 | RUR

CPT ABROGARE ALGER

Sales

100% PAIEMENT PAR LETTRE DE CREDIT À VUE. BWS SUR BANQUE ITALIENNE

Your Reference / 07.12.2017

300	7321-7746	RIVETEMENTO	NR	2.00	494.65	989.30
	7321-7746 RIVETEMENT					
310	7321-7747	RIVETEMENTO	NR	1.00	453.20	453.20
	7321-7747 RIVETEMENT					
320	C 86980105	PROBE PT 84/105 1/4" 4-20MA 0-1350 MBAR	NR	2.00	450.23	900.46
	C 86980105 SONDE					
330	C 74162251	AIR FILTER mod.FILG250 0530121868	NR	2.00	158.36	316.72
	C 74162251 FILTRE AIR					
340	7321-6246	RONAPER	NR	4.00	65.48	261.92
	7321-6246 RACLETTE					
350	7321-6206	ANTI-WEAR COATING	NR	1.00	362.00	362.00
	7321-6206 REVETEMENT					
360	CR005068	COTTON BRUSH c.2.2400.002	NR	166.00	9.74	1.638,33
	CR005068 POLE 00003K					
370	CR010066	REDUCTOR cod.3.1078.063 "RIGMA"	NR	1.00	227.39	227.39
	CR010066 REDUCTEUR					
380	C 58015048	WEIGHT INDICATOR C2300-CC1-3R-8-S 24Vdc	NR	1.00	1.051,46	1.051,46
	C 58015048 INDICATEUR POIDS					
390	C 58015055	WEIGHT INDICATOR 2400-1-S-4R/P-S 24Vdc	NR	1.00	682,16	682,16
	C 58015055 INDICATEUR POIDS					
400	C 54512132	LAMP	NR	40.00	1,64	65,60
	C 54512132 LAMPE					
410	1801-0202.01	SMALL BLOCK 39NORMCI	NR	20.00	92,46	1.812,20
	1801-0202-01 BLOCQUETTE					
420	1801-0205	FLEXIBLE SPRING D.F.= 3,5 mm	NR	30.00	3,30	99,00
	1801-0205 RESSORT					
430	3701-0206	RIGHT BRISTLE	NR	8.00	1,45	11,60
	3701-0206 SOIE DROITE					
440	3701-0208	LEFT BRISTLE	NR	8.00	1,45	11,60
	3701-0208 SOIE GAUCHE					
450	1600-0161	SBNG+ COATING L= 1580	NR	3.00	249,07	747,21
	1600-0161 REVETEMENT					

[redacted]

Page 3 of 6

[redacted]

[redacted]
ALGERIA
Tel. 30502448 Fax 30539900 Email [redacted]

FACURE PROFORMA | 4057246 | 03.04.2018

125727 | EUR

CPT ABROGARE ALGIER

Sales

100% PAIEMENT PAR LETTRE DE CREDIT A VUE, BMS EUR BANQUE ITALIENNE

9-10 SEMAINES DE CONFIRMATION DE COMMANDE

Your Reference / 07.12.2017

488	1606-2712	BENCH COATING L= 2000	NR	15.00	437.60	6.564,00
	1606-2712 REVETEMENT					
479	C 33020101	ELASTIC SUPPORT AM[illegible] 7389	NR	24.00	7.50	180,00
	C 33020101 SUPPORT ELASTIQUE					
481	1606-0161	BENCH COATING L= 1000	NR	12.00	249.67	2.996,04
	1606-0161 REVETEMENT					
482	C 30050020	BRASS SLOTTED COUNTERSUNK SCREWS	NR	130.00	0.08	10,40
	C 30050020 VIS M6x10					
491	1606-0161	BENCH COATING L= 1000	NR	12.00	249.67	2.996,04
	1606-0161 REVETEMENT					
492	C 30050020	BRASS SLOTTED COUNTERSUNK SCREWS	NR	130.00	0.08	10,40
	C 30050020 VIS M6x10					
500	CR015745	PLASTIC ELEMENT 16550015	NR	1.00	37.45	37,45
	CR015745 ELEMENT ELASTIQUE					
516	CR013473	GUARNIZIONI ORIZZONTALE A0001340	NR	1.00	124.33	124,33
	CR013473 GUARNITURE HORIZONTAL					
528	CR013474	GUARNIZIONE VERTICALE R0014390	NR	1.00	112.35	112,35
	CR013474 GUARNITURE VERTICAL					
538	CR009741	LIMIT SWITCH MK23 & 16320003* BUROSTAMP	NR	1.00	119.64	119,64
	CR009741 SITUTIMIS DE RECHALATION A MICROINTERRUPTEUR					
542	CR009336	AUTOMATIC OILER LA30 cod 13788003	NR	2.00	110.67	221,34
	CR009336 INGRASSATEUR AUTOMATIQUE					
550	3120-1003	DRAGGING WHEEL OF MOPLEN	NR	4.00	0.93	3,72
	3120-1003 GALET D ENTRAINEMENT					
560	3120-1201	NYLON WHEEL De = 50 L= 27 D= 20	NR	1.00	1.09	1,09
	3120-1201 GALET EN NYLON					
580	C 48130380	VIBRATEUR MVSI 3/5000/S93	NR	1.00	1.674,00	1.674,00
	C 48130380 VIBROCOMPRESSEUR					
600	C 38101060	SUPPORT M4 241.035.100 PHASE	NR	6.00	63.34	380,04
	C 38101060 SUPPORT					
610	C 38101061	SUPPORT M4 241.035.101 EARTH	NR	6.00	63.05	378,30
	C 38101061 SUPPORT					

[redacted]

Page 4 of 5

[redacted]

[redacted]
ALGERIA
Tel. 35502448 Fax 30520006 Email [illegible]@yahoo.fr

[redacted]
ALGERIA

FACURE PROFORMA	4057246	03.04.2018
125707		EUR

CPT AEROGARE ALGER

Sales

100% PAIEMENT PAR LETTRE DE CREDIT A VUE, EMIS SUR BANQUE ITALIENNE

9-10 SEMAINES DE CONFIRMATION DE COMMANDE

Your Reference 07.12.2017

620	CR008474	PHASE HEAD 241038315 PASAL 30/50PH	NR	6,00	49,22	295,32
	CR008474 PRISE POUR TETE PHASE					

Total amount of supply	43.271,80
FRAIS EMBALLAGE	700,00
FRAIS TRANSPORT CHEZ AEROGARE ALGER	2.350,00
Total net amount of supply EUR	46.321,80

WHILE WAITING FOR YOUR KIND ORDER CONFIRMATION
BY E.MAIL TO parts@breton.it OR BY FAX TO + 39-0423-769237, WE SEND OUR BEST REGARDS.
AFTER SALE ASSISTANCE IS NOT INCLUDED IN THE PRICES. YOU MAY ASK FOR IT SEPARATELY.
+ +
Spare parts can be paid to BRETON also through VISA or MASTERCARD credit card.
You may find all the information on the WWW.BRETON.IT website or please contact directly BRETON's Spare Part Dept.
+ +

BRETON Spa / Spare parts dept.

Stefano Bertuzzo

[redacted] [illegible]

Page 5 of 5

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بن دلي نادية ..... المولود(ة) بتاريخ: 1996/02/22 ب: المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201055546 الصادرة بتاريخ: 2017/02/12 عن: المسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي بنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": التسهيلات البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك الخارجية الجزائرية - وكالة المسيلة 047 .....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/07

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عابد هجيرة المولود(ة) بتاريخ: 15 أكتوبر 1987 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 200342785 الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: تقنيات بنكية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": التسهيلات البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة (047)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/07

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الملخص:

تهدف الدراسة في جانبها النظري الى معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي أهم التسهيلات المقدمة لها من طرف البنوك التجارية، وتهدف في جانبها التطبيقي لمعرفة أهم التسهيلات المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة الى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، لذا تولي لها الدولة أهمية كبيرة، ومن بين أهم التسهيلات المقدمة من البنك الخارجي الجزائري التمويل التأجيري، وكذا قروض الاستثمار وقروض الاستغلال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التسهيلات البنكية، البنك الخارجي الجزائري.

Abstract:

The study aims, in its theoretical part, to know what small and medium enterprises are and what are the most important facilities provided to them by commercial banks, and in its practical part, it aims to know the most important facilities provided by the Algerian Foreign Bank to small and medium enterprises, and the study found the importance of small and medium enterprises in the economy, therefore, the state attaches great importance to it, and among the most important facilities provided by the Algerian Foreign Bank are leasing financing, as well as investment loans and exploitation loans.

Keywords: small and medium enterprises, bank facilities, the Algerian foreign bank